جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

مقدمة

بدأت الجريمة عموما ببداية الحياة وتطورت معها كظاهرة اجتماعية وإنسانية واستمرت باستمرار الحياة حتى أضحي التخوف قائما من أن تنتهي الحياة أيضا بالجريمة.

وقد اتخذت الجرائم أبعادا جديدة في صورها وأحجامها وأسلوب ارتكابها ومن هذه الأنماط الإجرامية الجديدة ما ظهر خلال السنوات الأخيرة تحت اسم الجرائم المنظمة.

وقد ارتبط هذا النمط الإجرامي الجديد ارتباطا وثيقا بما يشهده العالم بأسره من حركة تصنيع مذهلة في كافة المجالات واستخدام وسائل النقل السريعة التي أضفت على هذه الجرائم طابعا "دوليا" بمعنى أصبحت هذه الجرائم عابرة للقارات. ويشكل تهديد كبيرا لشتى جوانب الحياة ولكل أجزاء المجتمع الدولي.

ومع تعدد الأخطار وتفاقم الآثار والأضرار اختلفت وجهات نظر في مدى حظر هذه الجريمة.

ومن الطبيعي أن تلجأ دولة إلى حماية حقوقها ومنع الاعتداء عليها عن طريق العقوبة الجنائية لذلك فإنها تعتمد إلى تجريم الأفعال الواقعة عليها وهي ما يطلق عليها الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة والتي استقرت أغلب التشريعات العقابية المقارنة على تقسيمها إلى قسمين.

جرائم ترتكب ضد الدولة بصفتها شخص من أشخاص المجتمع الدولي والتي تنال حقوقها المتعلقة بصفتها هذه، مثل الاعتداء على استقلالها أو الانتقاص من سيادتها أو تهديد سلامة أراضيها وتسمى جرائم الواقعة على أمن الدولة من جهة الخارج.

أما تلك التي ترتكب ضد الدولة بصفتها صاحبة سيادة وفق نظام حكم معين مثل حركات التمرد والعصيان المسلح ضد السلطات القائمة ومنها من ممارسة وظائفها على أمن الدولة من جهة الداخل ويعد الإرهاب على الطائفة الثانية.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

وهناك عدة جرائم منظمة تعتبر تهديدا للإرهاب كغسيل الأموال وتبييضها، الاتجار بالمخدرات والتخريب وتزييف العملة والجرائم المعلوماتية.

ونلمس أن الإرهاب كباقي الجرائم المنظمة الخطيرة وهذا ما تطلب في الآونة الأخيرة التكاتف الدولي وتضافر جهوده وتجلي من خلال إبرام المعاهدات والاتفاقيات للحد من هذه الظاهرة الاجرامية الخطيرة.

والجزائر من بين الدول التي أبدت مبادرتها في الحد من هذه الظاهرة باعتبارها فرد من أفراد المجتمع الدولي متمثلا في تعاونها بمشاركتها ومصادقتها على أغلب المعاهدات والاتفاقيات التي تتعلق بمكافحة هذه الجريمة.

ومن مساعي الجزائر في مواجهة هذه الجريمة اعتمادها سبل عديدة ومتنوعة فانتهجت السبيل الأمني المعتاد في مكافحة أي نوع من الجرائم وبهذا هل يكفي التصدي الأمني لجريمة الإرهاب؟

في حين نجدها قد اعتمدت على السياسة التشريعية المتعلقة بالمكافحة تشريعية لمواجهة الجريمة الإرهابية ووضعها ضمن المدونة العقابية حيث تضمن خضوعها للقواعد العامة.

إلا أن حساسية هذا الموضوع وارتباطه بالعديد من الجرائم المتعلقة به أو إن صح التعبير الداعمة له كجرائم المخدرات والتخريب وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب فلا يمكن التصدي له بسهولة.

وتقتصر دراستنا على الجريمة الأخيرة لما لها من خطورة وارتباطها بالجريمة المنظمة بصفة عامة والجريمة الإرهابية بصفة خاصة. وهي من أهم التهديدات التي تواجه الأمن وسلامة ومصالح الأفراد والجماعات والمجتمعات وهي تعتبر الركيزة الأساسية لاستمرار الإرهاب لذا اهتمت كافة الدول بالتصدي لها بكافة السبل والوسائل وهذا ما جاء في سياق التعاون الدولي في مكافحة تمويل الإرهاب. واتجهت هذه الجهود إلى وضع سياسات واستراتيجيات وطنية تقوم على مختلف قطاعات الدولة وفي مقدمتها أجهزة التشريع العقابي والعدالة الجنائية.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

فبسبب خطورة ظاهرة تمويل الإرهاب وارتباطها بجرائم أخطر منها تطلب تدخل المشرع الجزائري إلى تجريم هذه الظاهرة، تماثيا مع ما استقر في التشريعات الأخرى وكذا الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في هذا الشأن. وذلك بتبيان مجمل التدابير الوقائية وكذا الجزائية ومدى نجاعتها سواء على المستوى الوطني أو الدولي بالنسبة لجريمة تمويل الإرهاب والتي ألقها المشرع بجريمة تبييض الأموال وربطها من حيث الأحكام والإجراءات بالقانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

ونظرا لحدائثة هذا الموضوع وحساسيته فمن يسعى في البحث فيه ودراسته يلاقي صعوبة كبيرة جدا، وهو ما واجهنا في بحثنا هذا نتيجة قلة المراجع والمعلومات التي كانت تعطى لنا بعناية وتحفظ تام. وقد تطلب منا هذا الموضوع طرح العديد من الإشكاليات والمتمثلة في :

ما هو مفهوم الإرهاب عامة؟

ما هو سبب نشوءه؟

ما هو الجزاء المقرر له؟

كيف يتم التصدي لهذه الجريمة من قبل المجتمع الدولي؟ ومن قبل المشرع الجزائري؟

وهذا ما سنتطرق إليه في ثلاثة فصول.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الفصل التمهيدي

❖ المبحث الأول: نشأة الجريمة الإرهابية:

إن الإرهاب ظاهرة إجرامية دولية أخذت طريقها دون التفريق بين مجتمع وآخر أو دولة وأخرى همه تهديد الأمن وإعاقة التنمية وإثارة الرعب بين الناس والأبرياء الآمنين وكذا تدمير المجتمعات وتخريب منشآتها ومؤسستها.

وللوقوف عن ماهية هذه الظاهرة يجدر بنا الرجوع إلى جذورها التاريخية والتعريفات المختلفة لمدلولها وأسبابها ومراحل نشأتها وتميزها عن الجرائم الأخرى وتباين خصائصها، وهذا ما سنعالجه في الرجوع إلى نشأتها:

كان الإرهاب في صورته المعاصرة لا يرتبط بمكان معين فإنه كذلك لا يرتبط بزمان معين فقد استخدم الإرهاب في مختلف الأزمنة على مرّ العصور وإن اختلفت بواعثه ودوافعه في الماضي عن الوقت الراهن وهذا ما ستعالجه في ما يأتي:

● المطلب الأول: التطور التاريخي للعنف الإرهابي:

لقد عرف المجتمع ظاهرة الإرهاب من أمد بعيد حيث تطور هذا الأخير مع تطور العلاقات الاجتماعية المختلفة، إلا أنه لم يكن له نفس الخطورة التي يعرف بها اليوم¹، وإذا كان البعض قد جرى على ربط بداية تاريخ الإرهاب بسقوط الملك لويس السادس عشر والقضاء على النظام الإقطاعي إلا أنه يلاحظ وقوع العديد من الاعتداءات الإرهابية قبل ذلك والتي تمتت في صور القتل بهدف سياسي، وكان هذا التطور التاريخي لهذه الظاهرة عبر ثلاث عصور.²

■ الفرع الأول: الإرهاب في العصر القديم:

لقد عرفت البشرية العنف والإرهاب منذ القديم حيث صاحبت تلك الظاهرة مختلف أشكال الصراع بين الأفكار والإرادات والمجموعات العرقية، وقد عرف الإرهاب منذ فجر التاريخ الفرعوني في مصر عام 1198 قبل الميلاد وأطلقوا عليه اسم « جريمة المهربين »

¹ مذكر التخرج لنيل شهادة الليسانس، "دراسة الجنائية لمكافحة الجريمة الإرهابية"، شعلال عائشة. جامعة الدكتور مولاي الطاهر، ص 30.

² الدكتور عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر: الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 1.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

حيث دبرت محاولة لاغتيال الملك «رمسيس الثالث»، وعرفت بمؤامرة « الحريم الكبرى»¹، كما أن الإمبراطورية الرومانية عرفت أصناف عديدة من الإرهاب الذي انعكس بعد زوالها على الحضارات المسيحية والفرق والأحزاب الإسلامية التي ظهرت عبر التاريخ.²

(1) العصر الفرعوني:

لقد واجهت مصر الفرعونية نوعا من الإرهاب قد يختلف في خصائصه ووسائله ودوافعه وأحداثه عن الإرهاب الذي يعرف حاليا، ولكن رغم ذلك فإن أسبابه واحدة فهي إما نتيجة دوافع سياسية تهدف إلى السيطرة عن الحكم أو سببها اتجاهات دينية وإيديولوجية تحاول الوصول إلى مبادئها مهما كان الغرض.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتداءات الإرهابية في ذلك العصر تمثلت في صورة الاغتيالات في الغالب.³ والأكثر من ذلك أن البعض اعتبر أن هجمات المكيسوس على مصر الفرعونية من قبيل أعمال الإرهابية وذلك لما اتسمت به هذه الهجمات من الغرق الشديد.⁴

(2) العصر الروماني:

وقد تضمن القانون المعروف باسم قانون « جوليا» جرائم الاعتداء ضد روما أو ضد الملك، واعتبرها من الكبائر حيث عاقب عليها بالإعدام أو بالحرمان من الماء، وكما نص قانون « كورتيليا» أيضا على هذه الجرائم التي أطلق القانون الروماني عليها تعبير « جرائم المساس بالعظمة» « Lese majesté » وشددت المعاقبة على هذه الجرائم بالإعدام حرقا أو الإلقاء إلى الوحوش المفترسة.⁵

وبعد ظهور الديانة المسيحية مع بداية القرن 66-73 نشأت حركة إرهابية قوامها مجموعة دينية من « السيكاري» « SIGARI » وكان يطلق عليها وعلى أعضائها اسم الزيلوتين « le lots » التي استخدمت العنف الشديد ضد الإمبراطورية الرومانية الذي تسبب

¹ الدكتور سامي جاد عبد الرحمن واصل: "الإرهاب والدولة في قانون دولي عام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 8.

² الدكتور منصور سعيد حمودة: "الإرهاب الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 21.

³ من أشهر الاغتيالات "اغتيال الأمير س أوزيس" لبدل محله في حكم مصر، أنظر د. عصام عبد الفتاح مطر: الجريمة الإرهابية"، ص 3.

⁴ عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 3.

⁵ الدكتور محمد سعيد: "جرائم الإرهاب"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995، ص 10.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

بسقوطها ما بين القرنين الثالث والسادس ميلادي وبالتالي نجحت هذه المجموعة الإرهابية في استخدام العنف للوصول إلى السلطة.

■ الفرع الثاني: الإرهاب في العصور الوسطى:

العلاقة الاجتماعية بين البشر لا تظل ثابتة وإنما تعتبر وتتبدل وتصبح أكثر تنظيماً عن ذي قبل، وأصبح العنف أحد أهم هذه العلاقات فإن هذا الأخير قد تطور وأصبح أكثر خطورة عما كان عليه فقد أصبحت له أهداف وأغراض تحركه وفلسفات ومبادئ تحكمه، والإرهاب كمظهر من مظاهر العنف وتطور في العصور الوسطى عما كان عليه في العصور القديمة.¹

وتميزت هذه المرحلة في الغرب بسقوط الإمبراطورية الرومانية وظهور الديانة الإسلامية وبدأ في الانتشار شرقاً وغرباً فلم يستجب الغرب للدعوة الإسلامية.²

وخضع لها بالقوة والمعارضة أصبحت تستعمل العنف ضد الدولة الإسلامية، وأنشأت محاكم التفتيش³ للقضاء على المارقين والخارجين على الشريعة المسيحية فمارست هذه المحاكم القسوة والعنف ضد المسلمين في إسبانيا عنفاً يفوق كل وصف.

وسقطت نتيجة هذا الدولة الإسلامية في الأندلس وقامت الكنيسة بإرغام المسلمين على التنصر أو طردهم، والذين يرفضوا⁴ يتم تقديمهم إلى هذه المحاكم « محاكم التفتيش » التي كانت تقضي بالموت والتعذيب حتى الموت في السجون، ولم تسلم شعوب الشرق هي الأخرى من الجماعات والاعتداءات الإرهابية حيث ظهرت جماعة « الحشاشين » كان أعضائها من الطائفة الإسماعيلية وكانت تدافع عن معتقداتها ضد الحكم بالقوة وعن طريق استخدام الإرهاب ضد الحكم والذي جسد أبرز مظهر له في « الاغتيال السياسي ».⁵

¹ الدكتور عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 3.

² الدكتور عصام عبد الفتاح عبد السميع: المرجع السابق، ص 4.

³ الدكتور منصور سعيد حمودة، المرجع السابق، ص 21.

⁴ الدكتور عصام عبد الفتاح مطر: المرجع السابق، ص 54.

⁵ الدكتور عصام عبد الفتاح. المرجع السابق، ص 11.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

■ الفرع الثالث: الإرهاب في العصر الحديث:

تؤرخ فترة الإرهاب في العصر الحديث باندلاع الثورة الفرنسية عام 1789 واستعمل مصطلح الإرهاب للدلالة على أعمال العنف سواء المرتكبة ضد الحكام أو ضد الشعوب.

وظهرت أنواع من الإرهاب "الإرهاب الثوري" وهو أحد علامات الثورة الفرنسية والإرهاب الانفصالي الذي يهدف إلى استقلال إقليم معين، والإرهاب العقائدي يشمل إرهاب اليمين وإرهاب اليسار وكذا الإرهاب الأجنبي.¹

وقد شهدت مختلف دول العالم أنماط متعددة من الإرهاب المماثل بالإرهاب في فرنسا ومنها مصر حيث واجهت موجة عنيفة من الإرهاب وجسيمة، وقد اتخذت ظاهرة الإرهاب في العصر الحديث في مصر بعدا دينيا، حيث نشر الإرهاب بعبادة الدين لي طرح فكرا خاصا ليقوم في مجمله على مبدأ القضاء على نظام الحكم القائم وتطبيق الشريعة الإسلامية.²

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تعرضت مصر للعديد من الأعمال والاعتداءات الإرهابية أهمها الاغتيالات كاغتيال « أحمد ماهر، محمود النقراشي...الخ» واغتيال الرئيس « أنور السادات» 1981، وتلتها مجموعة من الأعمال الإرهابية كمحاولة اغتيال الرئيس « حسني مبارك» في أديس بابا سنة 1995.

● المطلب الثاني: أسباب الجريمة الإرهابية:

إن ظاهرة الإرهاب ظاهرة مركبة وبالتالي فأسبابها متعددة ومتنوعة فهي جماع لعوامل شتى ونتاج لضغوط عدة، تصاغ الإدارة لها ليأتي سلوكها في النهاية مجسدا لمطلوباتها ومحققا لغاياتها، ففي كثير من الحالات قد تكمن عدة أسباب وراء جريمة واحدة من الجرائم الإرهابية³ وهذه الأسباب هي كالتالي:

¹ الدكتور منصور سعيد حمودة، "المرجع السابق ص 21.

² الدكتور عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر: المرجع السابق، ص12.

³ مختار حسنين شلبي: الشرطة، مجلة تصدر عن مديرية الأمن، فيفري 2005، ص 36، العدد 75

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

■ الفرع الأول: الأسباب السياسية والأمنية:

يرتبط الإرهاب بطبيعة النظم السياسية ودرجة الشرعية تسند إليها ومدى نجاحها أو إخفاقها في تنوير الحرّيات العامة فقد اعتبر البعض أن الكبت السياسي الناتج عن الدكتاتورية وعصفها بحقوق الأفراد وحياتهم وكذلك التعديلات لسياسية الفجائية المتعلقة بنظم الحكم الخاصة والتوجهات السياسية الدولية بصفة عامة أحد أهم أسباب اللّجوء إلى الإرهاب¹، ومن ناحية أخرى تؤدي غالبا بعض الممارسات لعدد من العاملين في أجهزة الدولة عند تطبيقهم للقوانين واللوائح إلى وضع المواطنين في حالة استقرار، كما أن ضعف فاعلية الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشبانية وعدم قدرتها² على التواجد في معظم المناطق واحتواء الشباب إلى تنظيمات تجعلهم بكيانهم وقدرتهم وكذا أهمية وجودهم في الحياة ممل، كما أن تزايد المدى الإرهابي في أي فترة من الفترات يعود بالدرجة الأولى إلى بعض الأسباب الأمنية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- عدم ارتفاع الحس الأمني لدى بعض الكوادر الأمنية المنوط بها مهمة التأمين والحراسة.
- 2- الإخفاق الأمني ونقصه به فشل الأجهزة الأمنية في احتواء الحدث الأمني ومواجهته.
- 3- عدم الاستعداد للحدث وذلك نتيجة لقلّة المعلومات المنبئة لحدوثه.
- 4- عدم توافر الثقة بين جهاز الشرطة والمواطنين ويرجع ذلك في الغالب إلى سلوك بعض أعوان الشرطة الذين يتعسفون في استخدام السلطة الموكلة إليهم³.
- 5- عدم تناسب الأسلحة والمعدّات الموجودة لدى أجهزة الشرطة مع التقدم التكنولوجي في المجال الأمني الوطني.
- 6- الإنجاز غير المشروع للأسلحة النَّارية وهو ما يؤدي إلى زيادة الأنشطة الإجرامية عامة والجرائم الإرهابية بصفة خاصة.

¹ الدكتور. سامي جاد عبد الرحمن واصل: "المرجع السابق"، 2003، ص 8.

² نفس المرجع، مجلة الشرطة، عدد 75، ص 37.

³ مجلة الشرطة، "أساليب الجزائر في مواجهة الإرهاب"، سنة 2002، العدد 17.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

7- عدم اشتغال الأنظمة الداخلية للدول على ضوابط ملائمة لتنظيم وتداول الأسلحة النارية بين الأفراد وحيازتها أو تخزينها.

8- ضعف التواجد الأمني في مختلف مناطق الدولة خاصة المناطق النائية والمنعزلة مما يجعلها هدف وبؤرة للنشاط الإرهابي.

■ الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

تمثل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية عاملا أساسيا من عوامل ظهور الإرهاب وانتشاره، كما تمثل التربة الخصبة التي تؤدي إلى استمراره أو توقيفه، ويؤكد على ذلك مؤشران أساسيان هما:

1- إن الدراسات التي أجريت على موضوع الإرهاب أشار إلى أنّ الجماعات الإرهابية تتألف في قطاع كبير منها، من شباب يعانون من أوضاع اجتماعية واقتصادية سيئة في معظم الأحوال.

2- إن الجماعات الإرهابية تتركز في محافظات تعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة نسبيا خاصة في بعض المناطق والقرى التي تعاني من نقص الخدمات بمعناها العام.

إذا إنّ الأوضاع الاقتصادية الصعبة تخلق بيئة مولدة للإرهاب كالتضخم وتدني مستويات المعيشة وعدم التناسب بين الأجور والأسعار وتفاقم مشكلة الإسكان والصحة، غير أنّ الأوضاع الاقتصادية لا تساهم وحدها في انتشار ظاهرة الاعتداءات الإرهابية وإنما تقترن بظروف اجتماعية أخرى كالبطالة واتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية.

كما عرفت الجزائر أسباب اقتصادية مهدت لظهور الإرهاب وتعود إلى تنامي الفوارق خلال الفترة الرئاسية بين سنتي 1979-1991 فهذه المرحلة مغايرة لمرحلة التنمية والتقدم التي ميّزت هذه الفترة¹. والنظام بين 1965-1978 بل يقال إن مرحلة الثمانينات والتسعينات سبقت مرحلة السبعينات وبعد فترة 1965-1984 تلتها مرحلة التقهقر، فالنتائج الخام الداخلي

¹ ديبش موسى: الآليات القانونية لمكافحة الإرهاب في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الإجرام والعلوم الجنائية، كلية الحقوق جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الموسم الجامعي 2003-2004 ص26

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

فحسب كل ساكن الذي ارتفع 4، 2% ثم انخفض إلى 0، 7% من 1980 إلى 1992، أما الأسباب الاجتماعية فتتعلق بالديمقراطية والفوارق الاجتماعية في الجزائر المستقلة التي بلغ عدد سكانها 28 مليون نسمة في سنة 1990 مقابل 11 مليون سنة 1962، بالإضافة إلى تفشي الرشوة والفقر والبطالة التي ساهمت في بروز الإرهاب عن طريق حدوث ردود أفعال مصاحبة بالعنف تصبوا إلى تغيير الوضع.

■ الفرع الثالث: الأسباب الثقافية:

إن غالبية جرائم الإرهاب تكمن وراءها أسباب ودوافع ثقافية كالجهل وارتفاع مستويات الأمية وتدني المستوى الثقافي لدى الغالبية بالإضافة إلى الدور السلبي الذي تلعبه وسائل الإعلام وانعدام الرقابة بحث الكثير من الأحزاب والطوائف التي تركز المجال الإعلامي لترويج أفكارها ونشر مبادئها قصد التأثير على الطبقة المحكومة.¹

واعتقاد بعضهم أن السلطة لا تتبع الأساليب الديمقراطية في تسيير شؤونها يؤدي إلى التغيير العنيف عن المواقف. إضافة إلى أن الأسباب العقائدية تعتبر من أهم الدوافع لارتكاب الجرائم الإرهابية فمنهم من يبررها بالدفاع عن الأخلاق والفضائل والعادات والتقاليد، وتواجه -أيا من حركات التمرد على تلك التقاليد من قبل الفرد- بالقمع الشديد الذي قد ينتهي إلى القتل، لذا اتجهت بعض الجماعات إلى استهداف تلك السلوكيات عن طريق العنف في الجامعات والأحياء السكنية على السواء لمحاولة لمنع الاختلاط، تحريم الموسيقى والغناء، وكافة أنواع الفنون...وكذا إحراق نوادي الفيديو والملاهي الليلية، فضلا عن ضرب السياحة برغم أنها تخالف قيم المجتمع...ولاشك أن ذلك لا يرجع إلى نقص الرعي الثقافي والديني وعدم قدرة قوى المجتمع الفاعلة والواعية على تقديم رؤية واعية للشباب حول قيم وسلوك وطبيعة تطور المجتمع من ناحية أو تقديم رؤية صحيحة للدين من ناحية أخرى.

ولقد لعب الجهل وقلة الوعي دورا كبيرا في انتشار الإرهاب التي تهدف أساسا إلى بث الرعب والخوف في نفوس أفراد المجتمع ويمكن أن نلتمس الأسباب الدينية حيث بدأ مشروع الدولة الإسلامية في الجزائر آنذاك أدى إلى إنشاء جناح عسكري للحزب المنحل « الجيش

¹ الدكتور أحمد أبو الروس: الإرهاب والتطرف والعنف الدولي، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2001، ص 30.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الإسلامي للإنقاذ» وصاحبة إنشاء عدة جمعيات إرهابية والتي اعتبرت مجموع المذابح التي اقترفتها العمليات الجهادية.

ونظرا لتعدد دوافع الإرهاب وأسباب انتشاره عالميا ومحليا ظهرت لإشكالية عدم وجود تعريف محدّد وواضح يكشف عن مفهوم الإرهاب، وبالتالي ضبط المقصود بالجريمة الإرهابية.¹

← أسباب عامة للإرهاب:

- ← عدم الشعور بالانتماء للوطن.
- ← التعصب في الدين.
- ← عدم انتشار الوعي الديني.
- ← الجهل وانتشاره في القرى.
- ← أسباب سياسية كعدم وجود ديمقراطية كاملة.
- ← الفوضى والغلاء والفقر.
- ← عدم تمسك الشباب بتعاليم الدين وفهمهم الخاطئ لهم.
- ← انتشار البطالة وارتفاع الأسعار.
- ← قلة الدخل الاقتصادي للأسرة وعدم التدين الكامل.
- ← عدم استغلال وقت الفراغ بين الشباب.
- ← الفقر والتخلف.
- ← أسباب ثقافية كعدم وجود الوعي الكافي بين الأفراد.
- ← انتشار الجرائم العامة والعناصر المخربة.
- ← عدم الإلمام بقيم الدين.
- ← انتشار الجماعات المنحرفة التي تحطم الشباب.
- ← الأوضاع الاجتماعية كفوارق بين طبقات الشعب المختلفة.

¹ دبيش موسى: المرجع السابق، ص 28.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

◀ كثرة الفوضى والانحراف في الشباب.

❖ المبحث الثاني: ماهية الجريمة الإرهابية والجزاء الجنائي المقرر لها:

تعد الجريمة الإرهابية من أخطر الجرائم الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين وبالرغم من الخطورة البالغة لهذه الجريمة، إلا أنها لم تحظ حتى الآن بالدراسة الكافية والتفنين الدولي الذي يتناسب وخطورة هذه الأخيرة، ويرجع ذلك لمعارضة بعض الدول لفكرة إنشاء الجريمة الإرهابية إلى الدولة مع ما تتمتع به الدولة من سيادة وما يثيره ذلك من مشكلات متعددة تتعلق بالمسؤولية الجنائية الدولية وغيرها.

إزاء هذه الصعوبات المتعددة التي تقف عائلا دون التوصل لتعريف متفق عليه للإرهاب بصفة عامة والإرهاب الدولي بصفة خاصة فقد بات من المحتم تكثيف الجهود الدولية وخاصة جهود الدول النامية ودول عدم الانحياز من أجل التوصل لتعريف واضح ومحدد للإرهاب الدولة.

وهناك تشريعات كثيرة توصلت إلى تعريف الإرهاب وتوظيفه في نصوص قانونية وقدرها على أنها جرائم يعاقب على ارتكابها القانون.

● المطلب الأول: مفهومها:

الإرهاب ظاهرة معقدة لتعقد أسباب نشأتها وغامضة لانعدام معرفة الدافع إليها أحيانا ومتشابهة ولذلك كان من الصعب ضبط مفهوم الجريمة الإرهابية، فضلا عن تقارب وتشابه هذه الأخيرة مع مصطلحات أخرى هذا ما استدعى ضرورة تحديد الطبيعة الحقيقية للجريمة الإرهابية.

ولا يمكن تعريف الجريمة الإرهابية دون التعرف أولا على مفهوم الإرهاب باعتباره وسيلة من وسائل ارتكابها وظرفا مشددا لها، ولإزال ضبط تعريف الإرهاب يثير صعوبات جمّة، وذلك راجع لعدة أسباب يتعلق معظمها وبحسب الأصل بطبيعة العمل الإرهابي في ذاته واختلاف نظرة الدول فيما يراه البعض إرهاب... يراه البعض الآخر عمل مشروع.¹

¹ الشرطة، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني، 2004، العدد 71 ص 3.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

■ الفرع الأول: التعريف اللغوي للإرهاب:

تعني كلمة إرهاب في اللغة العربية الخوف والرعب ولكمة إرهاب مصدرها رهب جاءت مشتقاتها في القرآن الكريم 12 مرة بمعاني مختلفة لغة، المعنى بمجمله ينحصر في الخوف والتحرز وهي كما يلي: يرهبون، ترهبون « ترهبون... استرهبوهم »، الرهب، رهبة، رهباناً، ورهبانهم ويقصد بأحد هذه لمعاني خاصة عدو الله عدو المؤمنين حيث الجهاد في قوله تعالى: « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ». ¹

وإنّ الإسلام في أصالة سلمه بديل الآية الكريمة: « يا أيّها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ». ²

ليبرى شرعا وعرفا من تفسير الإرهاب بالعنف وما في معناه من كلّ ما جاءت بتفسيره مفاهيم إفرنجية يهودية قديما وحديثا.

بل معناه في الإسلام لا يخرج عن معناه اللغوي الدال على الخوف ومشتقاته وهذا المعنى ثابت لا يتغير في كتاب الله قاموس الإسلام والمسلمين، قال عزّ وجلّ: « إنّما هو إله واحد فإياي فارهبوني »، ³ أي فخافوني ولا تخافوا غيري فيما أمرتكم ونهيتكم عنه.

وقال لم يكن الإرهاب صفة للمسلمين يرهبون به غيرهم إلا في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذن فوصف الإسلام بوصمة الإرهاب المبتدع المفهوم ما هو إلا وصف مغرض أثيم مخالف لما جاء به دين الإسلام الحنيف، والتعريفات التي وردت كلمة "إرهاب" في القواميس العربية ليس لها أصل تاريخي قديم وتتم بالمحادثة فمن المعاجم من عرفه بأنّه رعب تحدثه أفعال العنف مثل القتل أو إلقاء المتفجرات أو التخريب وذلك تعرض إقامة سلطة أو تعويض سلطة أخرى.

إنّ بالإرهاب في اللغة العربية لفظ يقابلها في اللغة العربية لفظ يقالها في اللغة الفرنسية Terrorisme وفي اللغة الانجليزية terrorism بينما Terreur وحدها تعني الذعر أو

¹ سورة الأنفال، الآية 60.

² سورة النحل، الآية 51.

³ سورة البقرة، الآية 28.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الرعب في الفرنسية¹، ومرادفها الاصطلاحي الإرهاب ويقصد بها حكم الإرهاب الذي عرفته فرنسا إبان الثورة الكبرى ولم تستخدم Terrorisme إلا بعد القرن 18 حيث استخدمت كلمة Terreur كأسلوب للحكم وفيها يتضح مدى العلاقة بين الرهبة وممارسة للدلالة على الرعب الذي يحدث بصورة غير محتملة اجتماعيا وسياسيا وإنسانيا... في كل الأحوال هي مأخوذة عن الأصل اللاتيني Terreur بمعنى جعله يرتجف ويرتعد.²

■ الفرع الثاني: التعريف الفقهي للإرهاب:

يرى علماء النفس ممارسة الإرهاب تسبب لدى الأشخاص الشعور بالخوف الشديد والرعب والهول والفرع وتوقع الخطر في أي لحظة دون أدنى سبب... فالإرهاب يخلق شعور بعدم الأمان ويشعر بأن الإرهاب قد يلحقه هو أو زوجته أو ابنه، وقد ينال من عرضه أو شرفه فقد يصبح أيًا منها ضحية للإرهاب بلا مقدمات فالإرهاب إذن يثير الرهبة ويتوعد الناس بالشر والأذى والانتقام.

في حين يعرف علماء الاجتماع الإرهاب بأنه هو استخدام العنف من أجل إحداث حالة من الخوف والإذعان لدى الضحية بهدف ضمان تغيير أو تعديل في سلوك الضحية ذاتها أو استخدامها كعبرة للغير، حيث عرفه أحمد رفن بأنه عمل من أعمال العنف موجهة إلى ضحية معينة بقصد إثارة³ حالة من الرعب والفرع لمجموعة من الأفراد بعيد عن مسرح العمل الإرهابي أو التهديد باستعمال العنف من قبل الأفراد أو الجماعات بهدف إحداث صدمة أو فرع أو رعب لدى المجموعة المستهدفة والتي يكون عادة أوسع من دائرة الضحايا المباشرين للعمل الإرهابي.

■ الفرع الثالث: المقصود بالجريمة الإرهابية ومدلولها في بعض التشريعات:

تعرف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في القاهرة بتاريخ 1998-04-22 كل فعل من أفعال العنف والتهديد أي كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذ المشروع الإجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو تعريض حياتهم وحررياتهم وأمنهم

¹ الدكتور أحمد السعيد الزفرد: تعويض الأضرار الناشئة عن جرائم الإرهاب، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 17

² جبران مسعود: المعجم الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، 1986، ص 755.

³ الدكتور محمد عوض الزكوري: وأغادير، علم الإرهاب، دار النشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها أو تعريض المواد الوطنية للخطر.

◀ عرفه التشريع الفرنسي:

نصت المادة الأولى في القانون 102-86 الصادر بتاريخ 09-09-1986 على تعريف محدد للإرهاب بأنه جريمة يرتكبها الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي للإخلال الجسيم بالنظام العام يهدف إثارة الرعب والترويع.

◀ عرفه التشريع المصري:

تنص المادة 87 من قانون العقوبات المصري على أنه يقصد بالإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة والعنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف للإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيداع الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حرّياتهم وأهم للخطر، أو بالأموال وبالمباني والأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع وعرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح.

◀ عرفه التشريع الجزائري:

بالرجوع إلى المادة الأولى والثانية من المرسوم التشريعي رقم 03/92¹ المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب والذي جرّم وعاقب على الأفعال الإرهابية لأول مرة ثم صدر المرسوم التشريعي رقم 05/93² المعدّل والمتمم للأمر 03/92 والذي أضاف كلمة تمويل الإرهاب... ثم صدر الأمر رقم 11/95³ المعدّل والمتمم لقانون العقوبات وقد ألغى هذا الأمر المرسوم التشريعي 03/92.

غير أنه في الحقيقة أدمج أحكام المرسوم التشريعي في قانون العقوبات وذلك في المواد 89 مكرر إلى 87 مكرر 10 والذي نص على أنه يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبا في مفهوم هذا

¹ المرسوم التشريعي رقم 03/92 المؤرخ في 30 ديسمبر 1992 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب.
² المرسوم التشريعي رقم 05/93 المؤرخ في 19/04/1993 المعدل والمتمم للأمر 03/92.
³ الأمر رقم 11/95 المؤرخ في 25 فيفري 1995 يعدل ويتمم قانون العقوبات.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الأمر كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة والسلامة الوطنية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أعمال وتصرفات يمكن تقييمها إلى تصرفات تستهدف الأموال أو الأشخاص أو التهديدات المختلفة.

● المطلب الثاني: طبيعتها القانونية وعلاقتها بجرائم أخرى:

لما كان الأمن هو الجهة المسؤولة عن مواجهة العمل الإرهابي خاصة عقب وقوعه فإن إبراز وتحديد خصائص الإرهاب يعد عاملا حيويا لرجل الأمن للتعرف على السلوك الإرهابي حتى يتمكن من إعداد الرد المناسب عليه، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

◀ اتخاذ الإرهاب دائما وأبدا للفعل الايجابي وليس السلبي لإبراز ما ينطوي عليه من عدوانية وحشية سواء على الآخرين أو نظام أو هيئة عامة.

◀ يتميز العمل الإرهابي بإتباع المنهج العلمي سواء في التخطيط أو التنظيم أو التنفيذ.

◀ إن العمل الإرهابي هو دائما نتاج أسباب جدا داخلية أو خارجية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

◀ إن الهدف الذي يسعى إليه الإرهاب دائما وعلى المدى الطويل هو إحداث الفوضى الأمنية.

◀ قد يكون الإرهاب دوليا يتعدى حدود الدولة تنظيما وإعداد وتمويلا وتنفيذا كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الإرهابية المنتشرة على الساحة الدولية.

أما في الجزائر يتميز العنف الإرهابي بخصائصه الذاتية فهو أولا وقبل كل شيء إستراتيجية عنف أو تكثيف وهو منهج تتخذ الجماعات التي تمارسه لتحقيق أهدافها أو بعض منها، كما يعتمد المشرع الجزائري على خصوصية أخرى من خصوصيات الإرهاب.¹

وهي الوسائل المعتمدة والطرق في ممارسة العنف فضلا على أنه يتسم باستهداف المدنيين والأبرياء.

¹الدكتور الوفا محمد أبو الوفا: نفس المرجع، ص 47.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

والجريمة الإرهابية هي عبارة عن فعل أو ترك جرمه المشرع وقرر العقوبة المناسبة.

وتكون الجريمة كأصل عام من ركنين أحدهما مادي والآخر معنوي وقد ترتكب هذه الأخيرة من شخص أو من عدة أشخاص لكلّ منهم دوره المادي وإرادته الإجرامية نحو تحقيقها باعتباره فاعلا أصليا أو شريكا وهذا ما يسمى بالمساهمة الجنائية.¹

أما المشرع الجزائري جرم الفعل الإرهابي ويميز بين الفاعل الأصلي والشريك، وحدد طرق المساعدة والمعونة متصلة بالجريمة كتقديم للفاعل بيانات أو معلومات تفيده في تسهيل ارتكابها أو المساعدة في الأعمال التحضيرية المسهلة لتنفيذ الجريمة أو المعاصرة لارتكابها.

وبالرجوع إلى نصوص المنظمة للجريمة الإرهابية في التشريع الجنائي الجزائري نجد المشرع لم ينص على المساهمة الجنائية التبعية، والاستدراك بنصوص خاصة ولم يخرجها عن القواعد العامة، وتطرق المشرع الجزائري إلى كل الجوانب المتعلقة بهذه الجريمة في نصوصه القانونية.²

■ الفرع الأول: الجريمة الإرهابية وجريمة الحراية:

قد تختلط الجريمة الإرهابية مع بعض الجرائم الأخرى لدرجة اعتبارها إحدى أنواع هذه الجرائم وذلك فإن تحديد الطبيعة القانونية للجريمة الإرهابية يتعدى ضرورة الوقوف على خصائصها وصفاتها التي تميزها عن الجرائم أو ترتبط بها وهذا ما نعالجه فيما يلي:

يقصد بجريمة الحراية الخروج عن الجماعة والتجمع بشكل أفراد أو عصابات تسيطر بالرعب وتزهق أهل دار الإسلام، وتفندي على أرواحهم وحرمانهم من أموالهم، وبعيدا عن خلاف الفقهاء في تعريف الحراية وتحديد بعض عناصرها واتفقوا على أن جوهر الحراية هو الإرهاب مع عدم الغوث.³

¹ الدكتور إمام حسانين عطا الله: الإرهاب والتبنيان القانوني للجريمة، دار المطبوعات الجامعية، طبعة 2004، ص 590.

² الدكتور عبد الله سليمان سليمان: المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 217.

³ الغوث: المعونة، ما نغاث به المرء من طعام أو نجدة، وكالة غوث اللاجئين، قاموس مجاني للطلاب، شركة الطبع والنشر اللبنانية، ص 392.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

فالإرهاب في الشريعة الإسلامية جوهره العنف باستخدام وسائل مادية تؤثر وتلحق الضرر بالنفس وما دونها أو بالمال أو بالعرض وتحقق بالقول والتهديد وبالترك والمنع وهكذا نجد تقاربا كبيرا بين المفهوم الحديث للإرهاب والحراية وبالتالي تكون المواجهة التشريعية فعالة ويجب أن يعلم أفراد المجتمع باتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹

■ الفرع الثاني: الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة:

يختلط مفهوم الإرهاب على كثير من الباحثين مع جرائم العنف التي يرتكبها العصابات فهناك أمور مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فالجريمة المنظمة هي سلوك اجتماعي يقوم به أعضاء التنظيم الإجرامي يمارس أنشطة خارجة عن القانون، ويوجد في التنظيمات الإجرامية علاقات مع بعض المتعاملين في السياسة أو مع قادة المجتمع الذين لهم تأثير كبير على السياسة العامة، وبالنظر إلى خصائص الجريمة المنظمة نجد أنها يجمعها والإرهاب العناصر التالية:

◀ تشابه مبادئها التنظيمية وطبيعتها الهاجرة للحدود ووسائلها غير المشروعة.

◀ يسعى كليهما إلى الرعب والخوف والرغبة في النفوس كاستخدام القوة ونهب الأموال والابتزاز.

◀ تماثل المنظمات الإرهابية في شأن تنظيمها وسرية عملياتها وهي تستفيد من الخبرة الفنية الإجرامية المنظمة تساعد المنظمات الإرهابية في دل أخطر مشكلة تواجهها هذه المنظمات والمتمثلة في حاجتها إلى المال والسلاح.²

■ الفرع الثالث: الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية:

الجريمة السياسية هي الجريمة التي ترتكب من طائفة له قوة وصفة خارجية عن طاعة رئيس الدولة ويمكن تمييز الجريمة عن الجريمة السياسية على خلاف الحال في الجرائم الإرهابية تتجمع لتسليم المتهمين، كما أن الجريمة السياسية تقع اعتداء على حق سياسي باعتبارها تمس الحكومة فحسب ولا تمس المجتمع ككل، وهو ما لا ينطبق على جرائم

¹ أبو الوفا محمد أبو الوفا: المرجع السابق، ص 47.

² العميد محمد خليفة العلي: محاضرات وسائل مكافحة الإرهاب الدولي والاتجار في الأسلحة غير المشروعة، مارس 2000، ص 4.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الإرهاب لأنها موجهة ضد الأفراد والهيئات خلاف القانون والدستور وتمس أمنه المجتمع واستقراره حتى ولو كان الهدف من ورائها سياسي وهو الاستيلاء على الحكم.

وعلى نص الأساس استبعدت الاتفاقية والأوربية لقمع الإرهاب المبرمة في استراسبورخ في 1997/01/27 وفي مادتها الأولى الصفة السياسية عن جرائم الإرهاب حتى ولو كان الباعث عليها سياسيا ولذلك يبقى تسليم المجرمين فيها ممكنا بالرغم من توافر هذا الظرف، وقد احتفظن المادة 13 منها للدولة الموقعة عليها بحق التخلص من الخطر الخاص بالأعمال الإرهابية جرائم سياسية.¹

● المطلب الثالث: الجزاء الجنائي المقرر للجريمة الإرهابية:

ظلت العقوبة الصورة الوحيدة لرد الفعل إزاء الجريمة حيث تولت السلطات العامة توقيعها على مرتكب الجريمة لكن مع تقدم الدراسات الجنائية واهتمامها بشخصية مرتكب الجريمة بعد أن كان الاهتمام ينصب على الفعل بذاته ظهر قصور العقوبة عن أداء وظيفتها في مكافحة الإجرام في مواقع متعددة تعجز فيها عن الوفاء بهذه الفرص، وترتب على ذلك ظهور صور أخرى لرد الفعل الاجتماعي إزاء الخطورة الإجرامية العامة في الشخص الجنائي والمتمثلة في التدابير الاحترازية.

■ الفرع الأول: العقوبات الجنائية المقررة للجريمة الإرهابية:

(1) الإعدام:

يقصد به إزهاق روح المحكوم عليه بالوسيلة التي حددها القانون تنفيذا لكم قضائي بات ويلاحظ أن التشريعات الجنائية المقارنة لم تسلك موقعها محددًا بخصوص تطبيق هذه العقوبة وذلك بالنسبة للجرائم العادية بصفة عامة والجرائم الإرهابية بصفة خاصة، والأكثر من ذلك أن بعض الدول ألغت العقوبة وعادت النص عليها مرة أخرى في مدونات العقابية ومن بين هذه التشريعات التشريع الفرنسي وقانون العقوبات الفرنسي والمشرع الجزائري.²

¹ أبو الوفا محمد أبو الوفا: المرجع السابق، ص 62.

² الدكتور عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، المرجع السابق، ص 136.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

فقد نص المشرع الجزائري على عقوبة الإعدام في الجريمة الإرهابية للمادة 87 مكرر 1/1 « تكون العقوبات التي يتعرض لها مرتكب الجريمة الأفعال المذكورة في المادة 87 مكرر 1 ». ¹

« الإعدام عندما تكون العقوبة المنصوص عليها في القانون السجن المؤبد... ».

كما يتعرض إلى نفس العقوبة الإعدام كل من يحوز على أسلحة ممنوعة أو ذخائر يستوي عليها أو يحملها أو يتاجر فيها أو يستوردها أو يصدرها أو يصنعها أو يستعملها دون رخصة من السلطة القضائية وتكون متعلقة بمواد متفجرة أو أي مادة تدخل في تركيبها أو صناعتها، ولقد تعددت الانتهاكات في هذا المجال وكلها تدخل في إطار تجاوزات قوات الأمن بسبب مكافحة الإرهاب بحيث أجمعت كل التقارير المحررة من طرف حقوق الإنسان والتي ذكرت في تقاريرها ضلوع قوات الأمن في الإعدام الخارج عن نطاق القضاء والقتل التعسفي، كما حثت الحكومة على إنشاء أجهزة مستقلة للتحقيق في مثل هذه الحالات، وتقديم الجناة إلى العدالة، والسماح لمراقبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع المنظمات المتخصصة بإجراء التحقيقات. ²

ويعتبر الإعدام الخارج عن نطاق العدالة حرفا لنصوص الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي حرمتها بالمادة 2/6 والتي نصت على أنه يجوز لإيقاع عقوبة الإعدام الإخطار التي لم تلغ فيها عقوبة الإعدام بالنسبة لأكثر الجرائم خطورة فقط طبقا للقانون المعمول به وقت ارتكاب الجريمة وليست خلافا لنصوص الاتفاقية الحالية والاتفاق الخاص للوقاية من جريمة إبادة الجنس البدني والعقاب عليها، ولا يجب تنفيذ هذه العقوبة إلا بعد صدور حكم نهائي صادر من محكمة مختصة.

إذا يجب أن تقرر ضمانات كافية فيما يتعلق بحكم الإعدام في جميع الدول الأعضاء لمنظمة الأمم المتحدة، وفي سنة 1968 وافقت الجمعية العامة على قرار يدعو حكومات الدول الأعضاء فيما يخص توقيع عقوبات الإعدام الالتزام بما يلي:

¹ انظر المادة 87 مكرر 2/7، قانون العقوبات، الجزائر المعدل والمتمم.

² ديبش موسى: المرجع السابق، ص 180.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- 1- أن تكفل أشد الإجراءات القانونية حيطة وحرص وأقوى الضمانات الممكنة للمتهمين في قضايا تطبق فيها عقوبة الإعدام.
- 2- عدم جواز حرمان الشخص المحكوم عليه بالإعدام من حق الاستئناف أو من تقديم الالتماس بالعفو، أو إرجاء تنفيذ الحكم حسب ما تسمح به الأحوال.
- 3- توجيه عناية خاصة في حالة الأشخاص المعوزين، عن طريق توفير المساعدات القانونية الكافية لهم في جميع مراحل التقاضي.
- 4- أن تنتظر إذا كانت الإجراءات القانونية الدقيقة، والضمانات المخولة لا يساعد على تعزيزها بشكل أكبر تحديد زمني أو حدود زمنية، لا تنفذ عقوبة الإعدام قبل إنقضاءها.¹

(2) السجن المؤبد:

السجن المؤبد هو عبارة عن سلب للحرية قررت التشريعات كعقوبة أصلية في مادة الجنايات، فإذا صدر حكم ضد الجاني بالسجن المؤبد فإن هذه العقوبة تستغرق كل حياة المحكوم عليه، إلا إذا أصدر عفو عام أو خاص وقد أخذت جميع التشريعات العقابية بعقوبة السجن المؤبد في الجريمة الإرهابية²، باعتبارها جريمة وهذا نستشفه من المادة 87 مكرر 1/2 « السجن المؤبد عندما تكون العقوبة منصوص عليها في القانون، السجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة...».

كما يعاقب بالسجن المؤبد كل من ينشئ أو يؤسس أو ينظم أية جمعية أو تنظيم أو جماعة أو منظمة يكون غرضها أو تقع أنشطتها تحت طائلة أحكام المادة 87 مكرر من هذا الأمر.

(3) السجن المؤقت:

وهو عبارة عن وضع المحكوم عليه في أحد سجون الدولة المدة المحكوم بها عليه، هذه المدة محددة قانونا وتتراوح ما بين 5 سنوات إلى 20 سنة وقد اعتبر المشرع الجزائري هذه

¹ الدكتور غازي حسن: الوجيز في حقوق الإنسان وحياته، مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 1997، ص 94.
² انظر المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات الجزائري.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

العقوبة إحدى العقوبات المقررة للجريمة الإرهابية وهذا ما نص عليه في المادة 87 مكرر 1/3¹ «...السجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة...».

كما يعاقب بالسجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة كل انخراط أو مشاركة مهما يكن شكلها في الجمعيات أو التنظيمات أو الجماعات أو المنظمات الإرهابية مع معرفة غرضها أو أنشطتها وهذا طبقا للمادة 87 مكرر 3 سالفه الذكر.

ويعاقب بالسجن المؤقت من 5 سنوات إلى 10 سنوات وبغرامة مالية من 100 ألف دج إلى 500 ألف دج من يشيد بالأفعال المذكورة في المادة 87 مكرر² السالفه للذكر، أو يشجعها أو يمولها بأي وسيلة كانت.

كما نصت المادة 87 مكرر 5 على عقوبة السجن المؤقت بقولها: « يعاقب بالسجن المؤقت من 5 سنوات إلى 10 سنوات وبغرامة مالية من فئة 100 ألف دج إلى فئة 500 ألف دج كل من يعيد عمدا طبع أو نشر الوثائق أو المطبوعات أو التسجيلات التي تشيد بالأفعال المذكورة في هذا القسم». ويعاقب أيضا بالسجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة مالية من 500 ألف دج إلى مليون دج.

كما يتعرض كل جزائري ينشط أو ينخرط في الخارج في جمعية أو جماعة أو منظمة إرهابية أو تحزيبية مهما كان شكلها أو تسميته حتى وإن كانت أفعالها غير موجهة ضد الجزائر، ونشير إلى أنه توقع نفس العقوبة على من يحوز أسلحة ممنوعة أو ذخائر استولى عليها أو يحملها أو يتاجر فيها أو يستوردها أو يصدرها أو يصلحها أو يستعملها دون رخصة من السلطة المختصة وهذا ما نصت عليه المادة 87 مكرر 7.³

كما يعاقب بالسجن المؤقت من 5 سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من مئة ألف (100 ألف) إلى خمس مئة ألف (500 ألف) دينار جزائري كل من يبيع عن علم أسلحة بيضاء أو يشتريها أو يوزعها أو يستوردها أو يصنعها بأغراض مخالفة للقانون.

¹ انظر المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات الجزائري.

² انظر المادة 87 مكرر 4 من قانون العقوبات الجزائري.

³ انظر المادة 87 مكرر 7 من قانون العقوبات الجزائري.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

وقد كيف المشرع الجزائري بعض الأفعال الإرهابية على أنها جنحة حيث قدر عقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث (3) سنوات بغرامة من عشر آلاف (10 آلاف) إلى مئة ألف (100 ألف) دينار جزائري كل من يؤدي خطبة أو يحاول تأديتها داخل المسجد أو في مكان عمومي تقام فيه الصلاة دون أن يكون معنيا أو معتمد من طرف السلطة أو مرخصا من طرفها للقيام بذلك.

في حين يعاقب بالحبس ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من خمسين ألف دينار (50 ألف) إلى مئتي دينار كل من أقدم بواسطة الخطب أو بأي فعل على أعمال المخالفة للمهنة النبيلة للمسجد أو يكون من شأنها المساس بتماسك الجميع أو لإشادة بالأفعال الإرهابية.

■ الفرع الثاني: العقوبات الأصلية والتبعية:

إن العقوبة التبعية هي جزاءات تتبع العقوبة الأصلية وجوبا وبقوة القانون وتقوم السلطة المختصة بتنفيذها دون الحاجة إلى صدور الحكم القضائي بها ولا يمكن للقاضي إعفاء المتهم منها وهذا ما نصت عليه المادة 4 من قانون العقوبات الجزائري في فقرتها 3، « وتكون التبعية إذا كانت مترتبة على عقوبة الأصلية ولا يصدر الحكم بها وإنما تطبق بقوة القانون». وتتمثل العقوبات التبعية في الحجر القانوني والحرمان من الحقوق الوطنية وهي لا تتعلق بعقوبة الجنايات.

ونظرا لأهمية النطق بهذا النوع من العقوبات في نطاق السياسة العقابية في جرائم الإرهاب لم يفت المشرع الإشارة إليها في المادة 87 مكرر 4/9 بنصها «...يجب النطق بالعقوبات»¹.

التبعية المنصوص عليها في المادة السادسة من قانون العقوبات الجنائية لمدة سنتين إلى عشر سنوات في حالة الحكم بالعقوبة جنائية تطبيقا لأحكام هذا الأمر.²

¹نظر المادة 87 مكرر 10 من قانون العقوبات الجزائري.

²انظر تنص المادة 7 من قانون العقوبات الجزائري، "الحجز القانوني هو حرمان المحكوم عليه أثناء تنفيذ العقوبة الأصلية من مباشرة عقوبة المالية وتكون طبقا للأوضاع المقررة في حالة الحجز القضائي.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

ويستفاد من هذا النص أن النطق بالعقوبة التبعية أمر وجوبي يلزم القاضي النطق به إلى جانب حكم العقوبة الأصلية وحددت المادة 8 من قانون العقوبات الجنائية الحقوق الوطنية التي يحرم منها الجاني حصرا.

- 1- إلى عزل المحكوم عليه وطرده من جميع الوظائف والمناصب السامية في الحزب أو الدولة، وكذا جميع الخدمات التي لها علاقة بالجريمة.
- 2- الحرمان من حق الانتخابات والترشح وعلى العموم كل الحقوق الوطنية والسياسة ومن حمل أي وسام.
- 3- عدم الأهلية مساعد محلفا أو خبيرا أو شاهدا على أي عقد أمام القضاء وعل سبيل الاستدلال.
- 4- عدم الأهلية كوصاية أو ناظرا ما لم تكن الوصاية على أولاده.
- 5- الحرمان من حمل الأسلحة، التدريس.¹

← العقوبات التكميلية:

تتميز بأنها لا تلحق بالخصم إلا إذا نص عليها القاضي صراحة في حكمه المتضمن للعقوبة الأصلية ولقد نص عليها قانون العقوبات الجزائري على سبيل الحصر.

← العقوبات التكميلية هي:

- ← تحديد الإقامة.
- ← المنع من الإقامة.
- ← الحرمان من مباشرة بعض الحقوق.
- ← المصادرة الجزائية للأموال.
- ← حل الشخص الاعتباري.

¹ ديش موسى: المرجع السابق، ص 57.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

◀ نشر الحكم.

وبعكس العقوبات التكميلية فقد أقر المشرع الحكم بالتبعية في مجال الجرائم الإرهابية جوازية جسما نصت عليه المادة 03 من 87 مكرر 9 « فضلا عن ذلك يمكن مصادرة ممتلكات المحكوم عليه».¹

▪ الفرع الثالث: التدابير الاحترازية:

إن التدابير الاحترازية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تواجه خطورة كامنة في شخصية مرتكب الجريمة لتدراها عن المجتمع وتستهدف مواجهة الخطورة الإجرامية التي يمثلها الجاني من أجل وقاية المجتمع من الإجرام، وقد يقوم القاضي بفرض هذه العقوبات الاحترازية ذلك عن نطقه بالعقوبة في الجرائم الإرهابية. وهناك نوعان من التدابير الاحترازية الشخصية والعينية.

◀ **التدابير الاحترازية الشخصية:** وتشمل حل التنظيمات الإرهابية ومراقبة البوليس خطر الإقامة في مكان معين أو منظمة محددة وحصرها المشرع الجزائري حسب المادة 19 من قانون العقوبات الجنائية.

– الحجز القضائي في مؤسسة نفسية.

– الوضع القضائي في مؤسسة علاجية.

– المنع من ممارسة مهنة أو نشاط أو فن.

– سقوط حقوق الجزائري لم يخص الجريمة الإرهابية.

وبما أن المشرع الجزائري لم يخص الجريمة الإرهابية بتدابير شخصية فإنه يمكن تطبيق القاعدة العامة الواردة في المادة 19 من قانون العقوبات الجنائية.

◀ **التدابير العينية:** تقع على الأشياء لا تصيب الأشخاص إلا بصورة غير مباشرة وهذا ما

نص عليه المشرع الجزائري في المادة 20 من قانون العقوبات الجنائية، تدابير الأمن

العينية هي مصادرة الأموال، إغلاق المؤسسة الإرهابية.

¹ انظر المادة 9 من قانون العقوبات الجزائري.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

المشرع الجزائري نص على مصادرة الأموال كتدبير عيني في المادة 1-9/87 مكرر فضلا عن ذلك يمكن مصادرة ممتلكات المحكوم عليه.

إن عقوبة الجراء الذي يقرره القاضي باسم المجتمع تنفيذا لحكم قضائي على من ثبتت مسؤوليته عن الجريمة.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الفصل الأول : جريمة تمويل الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإجرام من أشد ظواهر السلوك الإنساني تعقيدا أو من أهم التهديدات التي تواجه الأمن وسلامة ومصالح الأفراد والجماعات والمجتمعات بشتى صورها، لذا فقد اهتمت كافة الدول بالتصدي لها بكافة السبل والوسائل واتجهت الجهود إلى وضع سياسات واستراتيجيات وطنية تقوم على تضافر الجهود ومختلف قطاعات الدولة وفي مقدمتها أجهزة التشريع العقابي والعدالة الجنائية.

ومما زاد في الأمر تعقيدا التقدم التكنولوجي وخاصة في مجال الاتصالات والمواصلات بين كافة أرجاء المعمورة الذي أدى إلى ظهور أنماط جديدة سواء على المستوى الوطني أو العالمي فزادت معاناة العالم من الجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات وتزييف العملة والجرائم المعلوماتية وجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.¹

وتقتصر دراستنا على الجريمة الأخيرة لما لها من خطورة وارتباطها بعدة جرائم مما أدى إلى تدخل المشرع الجزائري إلى تجريم هذه الظاهرة تماشيا مع ما استقر في التشريعات الأخرى وكذا الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في هذا الصدد.

حيث تقتصر هذه الدراسة على تبيان مولود تمويل الإرهاب وذلك في ثلاث مباحث، فالمبحث الأول من حيث ماهيته والثاني من حيث مصادره والثالث من حيث جريمة تمويل الإرهاب في التشريع الجزائري

¹الدكتور علاء الدين شحاتة , التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 15.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

❖ المبحث الأول: ماهية تمويل الإرهاب:

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين وذلك في السنوات القليلة الماضية من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اهتماما متزايدا من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات العالمية ذات الصلة في مختلف أنحاء العالم بمن فيها الجزائر بمعضلة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناتج عن ارتكاب أفعال جريمة والقيام بأنشطة غير مشروعة على الصعيد الداخلي والخارجي.

حيث تعتبر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أخطر الجرائم المالية ذات الانعكاسات السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وذلك لكونها القاسم المشترك لجميع أشكال وأنماط الجرائم والأنشطة غير المشروعة.

ويقصد بعمليات غسل الأموال بصورة عامة مجموعة الإجراءات الهادفة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال والممتلكات المتأنية عن أعمال إجرامية ومنح صفة الشرعية لهذه الأموال، ومن تم إعادة ضخها في الاقتصاد، ولكن يقتضي الإشارة هنا إلى أن أموال الإرهاب لا تصبح غير مشروعة إلا بعد استخدامها في تمويل عملية من هذا القبيل، وذلك على خلاف عمليات تبييض الأموال التي يمكن تحديدها مسبقا سندا إلى مصادرها غير الشرعية.¹

فما هو مفهوم تمويل الإرهاب؟

● المطلب الأول: تعريف تمويل الإرهاب:

فقد سبق التطرق إلى تعريف الإرهاب بصفة مفصلة ومجملّة، فما هو معنى تمويل الإرهاب؟.

■ الفرع الأول: معنى تمويل الإرهاب:

إن تمويل الإرهاب جريمة مجرمة في حدّ ذاتها، وقد ألحق المشرع الجزائري تمويل الإرهاب بتبييض الأموال نظرا لخطورتها وكونها جريمة تستخدم المال كوسيلة لقيامها.

¹ الدكتور أحمد سفر: جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2004، ص 119.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

حيث نصت المادة 03 من قانون 01/05 على هذه الجريمة واعتبرت جريمة تمويل الإرهاب كل فعل يقوم به كل شخص بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة وبشكل غير مشروع وبارادة الفاعل.

من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها كلياً أو جزئياً من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية المنصوص والمعاقب عليها بالمواد 87 مكرر إلى 87 مكرر 10 من قانون العقوبات.

▪ الفرع الثاني: التعريف القانوني لجريمة تمويل الإرهاب:

تعرف الدراسات تمويل الإرهاب على أنه أي دعم مالي -في مختلف صورته- يقدم الأفراد أو المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية ورغبة هؤلاء الممولين في إخفاء أنفسهم وأنشطتهم المالية حتى يظلوا غير معروفين.

ونظراً لحساسية الموضوع وانتشاره محلياً ودولياً نجد معظم الدول قد أجمعت على تعارف متشابهة وذلك طبقاً للاتفاقية الدولية.

◀ التشريع التونسي:

لقد نصت المادة 68 من قانون رقم 75 لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال في تونس بتاريخ 2003/12/10 بأنه « يحجز توفير كل أشغال الدعم والتمويل لأشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، سواء تقرر ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة عبر ذوات طبيعية أو معنوية أياً كان شكلها أو الغرض منها، ولو لم تتخذ من غرض الأرباح هدفاً لها»¹.

◀ التشريع المصري:

عرف القانون المصري تمويل الإرهاب في المدة الثانية من قانون غسل الأموال في فقرته الثالثة بأنه: « كل جمع أو إمداد بشكل مباشر أو غير مباشر بأموال أو أسلحة أو ذخائر ومفرقات أو مهمات أو آلات أو معلومات أو غيرها بقصد استخدامها أو مع العلم بأنها

¹الدكتور أحمد سفر، المرجع السابق، 2002، ص 379.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

تستخدم كلها أو بعضها في ارتكاب أي جريمة إرهابية أو من قبل شخص إرهابي أو منظمة إرهابية».

◀ الاتفاقية الدولية:

عرفت الاتفاقية الدولية تمويل الإرهاب في المادة الثانية لقمع تمويل الإرهاب، يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية كل من يقوم بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادته بتقديم أو استخدام أموال بغية استخدامها كلياً وجزئياً للقيام بـ:

✓ أي عمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق والتعريف المحدد في هذه المعاهدات.

✓ أو أي عمل يهدف إلى التسبب في موت أي شخص مدين أو أي شخص آخر.

● المطلب الثاني: أركان جريمة تمويل الإرهاب:

إذا كانت جريمة تبييض الأموال تتطلب لقيامها وجود جريمة سابقة، فإن جريمة تمويل الإرهاب لا تتطلب ذلك بل يكفي لقيامها قيام الركن المادي والمعنوي والشرعي، وهو أصل النموذج القانوني للجريمة.

■ الفرع الأول: الركن الشرعي:

وهو النص القانوني الذي يبين الفعل المكون لجريمة تمويل الإرهاب بإعطائها الصفة الإجرامية بحيث يعتبر تمويل الإرهاب جريمة في حد ذاتها وتحديد العقاب المناسب لها طبقاً للمادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري بقولها: « لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير من غير قانون ».

وقد أعطى المشرع الجزائري تمويل الإرهاب الصفة الإجرامية من خلال المادة الثالثة من القانون 01/05 بقوله "تعتبر جريمة تمويل الإرهاب" والعقوبات الجزائية التي قررت لها في القانون 01/05 حيث جرمت عمليات تمويل الإرهاب من خلال التوصيات الثماني التي صدرتها مجموعة العمل المالي الدولي FATE بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.¹

¹ الدكتور أحمد سفر: المرجع السابق، ص 123.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

▪ الفرع الثاني: الركن المادي:

يتمثل الركن المادي في السلوك الايجابي الإجرامي الذي يتمثل في تقديم أو جمع الأموال سواء كانت مادية أو غير مادية التي يحصل عليها لاسيما المنقولة وغير المنقولة، ومهما كان مصدر الأموال المستعملة سواء كانت عائدات إجرامية أو غير ذلك.

والملاحظ أن المشرع الجزائري وسع الركن المادي واعتبر جميع الأموال التي تستخدم كليا أو جزئيا في ارتكاب جرائم توصف بأفعال إرهابية أو تخريبية طبقا لنص المادة 87 مكرر.

▪ الفرع الثالث: الركن المعنوي:

يعتبر الركن المعنوي للجريمة عن الوجه الباطني والنفساني المكون لها فهو يهني انتساب السلوك إلى نفسية صاحبها، والانتساب مؤداه أن هذا السلوك صادر عن إرادة مذنبه أي مرتكبه.¹

والمعروف أن الركن المعنوي يأخذ إحدى الصورتين: الأولى صورة القصد الجنائي والثانية تتمثل في صورة الخطأ العمدي، إلا أن جريمة تمويل الإرهاب لا تقع إلا عمدية. ويقصد بالقصد الجنائي اتجاه الإدارة -عن علم- نحو إحداث نتيجة مجرمة قانونا، وعليه فإن القصد الجنائي يقوم على عنصرين العلم والإرادة، وبالتالي العمد والقصد في استخدام الأموال أو المواد في هذا النوع من الأعمال، لذا كانت هذه الجريمة مجرمة في حد ذاتها، ويستشف من نص المادة 03 من القانون 01/05 توفر القصد الجنائي وذلك من خلال العبارتين "إرادة الفاعل" و"نية استخدامها".

❖ المبحث الثاني: مصادر تمويل الإرهاب:

لا يمكن للإرهاب أن يعمر طويلا إذا لم يجد السند الأساسي الممول له، وقد وجد الإرهاب في الجزائر مجالا واسعا للتمويل سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، إلا أن الضعف الذي كان واضحا في تجفيف مصادر تمويلية قد أثر بشكل كبير على مدى فعالية مكافحة الإرهاب، كما أن المادة 03 من القانون 01/05 والتي جرمت التمويل بأي شكل من

¹ الدكتور محمد الصالح العادلي: موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، لسياسة الجنائية لمواجهة العنف الإرهابي، الجزء الثاني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 37.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الأشكال وذلك في عبارة "بأية وسيلة كانت: لأن الجماعات الإرهابية في الجزائر لجأت إلى العديد من الطرق الشرعية وغير الشرعية لجمع الأموال، والحصول على جميع الوسائل المادية التي بواسطتها يمكنها القيام بنشاطها الإجرامي الرهيب واستغلال تلك الثروات في شراء الأسلحة إضافة إلى الجانب الغذائي.

● **المطلب الأول: المصادر غير المشروعة لتمويل الإرهاب:**

إن مصادر تمويل الإرهاب غالبا ما تكون مرتبطة أشد الارتباط بالجرائم المنظمة كجرائم المخدرات وعمليات التهريب المختلفة كما تعرضت مناطق عديدة من الوطن إلى اعتداءات مسلحة في إطار عمليات السطو المسلح بغرض جلب الغنائم، وهكذا فإن وجود حالات عديدة تصور لجوء الجماعات الإرهابية إلى سبيل العنف من أجل الحصول على الثروة لأن المال هو عصب وجود واستمرار الإرهاب فتعددت مصادر تمويله، لكن أموال تهريب المخدرات هي المصدر الأهم لتمويل الإرهاب.¹

■ **الفرع الأول: المخدرات:**

إن الأموال المحصل عليها عن طريق المخدرات يمكن توظيفها في شراء الأسلحة والذخيرة والأدوات التقنية (كالمواصلات السلكية واللاسلكية) والعتاد التكنولوجي كالمبيوتر، آلات التصوير والعدسات كل هذه الوسائل تسخر في العمليات الإرهابية، وكذلك يمكن استغلالها في تجهيز مفاجئ ومأوى الإرهابيين ومنح مبالغ مالية لمنقذي هذه الجرائم المجندين من وسط الأحياء الأكثر عرضة لهذه الآفة والذين غالبا ما يكونون غير معروفين لدى مصالح الأمن.

فكيف كانت فكرة الحصول على الأموال عن طريق المخدرات؟

كانت البداية بتجريم ترويج المخدرات و ثم الإفتاء من طرف الجماعات الإرهابية وقادتها بأن كل مروج للمخدرات يقع تحت طائلة القانون الشرعي، كما أصدرت فتاوى بقتل و صلب كل متعامل في ميدان المخدرات.

¹الدكتور أحمد سفر: المرجع السابق، ص 132.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

اعتمدت الخطة على تشكيل فرق مساندة للمجرمين الذين أعطيت لهم مهمة إصاق ببيانات تحذيرية على جدران المساجد والأحياء الشعبية، تحمل عبارات تهديدية لكل من تعامل في ميدان المخدرات، كما كانت بيانات جدارية أخرى متضمنة لأسماء بعض تجار المخدرات الذين طلب منهم الكف عن هذه التجارة وفي حالة المخالفة يكون مصيرهم قطع الرأس.

لكن فيما بعد تغيرت الفكرة عندما استحوذ على شبكات مروجي المخدرات بالأحياء الشعبية من جراء تهديداتهم المتتالية بالقتل والتكيل التي بالفعل في حق بعض هذه الفئة من تجار المخدرات.

هذا التغيير كان تدريجيا بحيث صدرت فتاوى حلت محل سابقتها مفادها إبقاء هذه الشبكات تنشط، ولكن وفقا لمقاييس وشروط من أجل التحكم في تركيبة هذه الشبكات وهذا بالتقليص من عددها، خاصة بعد علمهم بأنهم يعملون لصالح عناصر الأمن في ميدان الاستعلامات، فكلما كان العدد أقل كان الخطر أدنى مع ضمان وحماية أفراد شبكة التهريب والاتجار من العمل الزجري والملاحقات الأمنية.

تقوم الجماعات الإرهابية بإخضاع مروجي هذه المواد السامة لدفع قسط من تلك الأموال بمثابة شبه زكاة على هذه التجارة غير الشرعية من أجل استثمارها وتوظيفها في عدة مجالات لدعم ما هو إرهابي.

كما تم اتخاذ فتاوى لصالح مدمني المخدرات من صنف المؤثرات العقلية سواء المهبطات للجملة العصبية أو المنشطات، كانت لهذه الفتاوى صدى كبير لدى هؤلاء المدمنين بحيث أصبحوا متعاطفين معهم مما فتح الباب أمام هذه الفئة للانخراط في صفوف الجماعات الإرهابية وتوظيفهم لجلب المعلومات والترصد.

وقد سجلت عدة حالات تؤكد ارتباط الإرهاب بجرائم المخدرات يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

✓ خلال عام 1993 ضبطت مصالح المن الجزائرية على أحد العناصر الإرهابية وبحوزته كمية قدرت بـ 500 غ من الكوكايين، كما تم القبض على شخصين بمنطقة الحدود البرية

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الغربية مستقلين سيارة سياحية ضبط بداخلها 1 كلف من ناتج القنب وكمية من الأسلحة موجهة إلى الجماعات الإرهابية بالجزائر.

✓ وفي نفس السياق قامت المصلحة الجهوية لمكافحة الاتجار بالمخدرات بالقضاء على إرهابيين وإلقاء القبض على مروجيها.

وهكذا تعرض مروجوا المخدرات في الأحياء التي تتواجد بها الجماعات الإرهابية إلى ضغوطات لدفع أموال من أرباح المخدرات لصالح تلك الجماعات بغرض شراء أملاك عقارية تستخدم كأماكن للاختفاء.

▪ الفرع الثاني: السطو المسلح:

بالنسبة لعمليات السطو المسلح فقد استهدفت المناطق المعزولة من الوطن من طرف الإرهابيين بغرض الضغط عليهم، بحيث بلغت الإحصائيات أربع حالات في سنة 2000، تستغل الأموال المتأتية بهذه الطريقة في المؤونة الغذائية وكذلك في تمويل الجماعات الإرهابية بالأسلحة خاصة، وبعض الوسائل التكنولوجية، ويمكن الإشارة إلى أن سكان المناطق المعزولة أصيبوا في ماشيتهم وأموالهم بعد الاعتداءات المسلحة التي يعرفونها من جراء العمليات الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية.

▪ الفرع الثالث: غسل أو تبييض الأموال:

إن غسل الأموال أو تبييضها كلمة مثلها مثل كلمة الإرهاب، فأهم مظاهر التأثيرات الخطيرة للتدخل الإجرامي بين عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تؤدي في أي دولة إلى هدم بنيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهما جريمتان قائمتان بذاتهما حيناً و مترابطتان في مشروع جرمي واحد أحياناً¹، وذلك باستخدام نظام الآليات المصرفية.

وبالإضافة إلى كل هذا لتأمين الدخل بطرق غير شرعية عمليات الخطف وتهريب المهاجرين والمتاجرة بالنساء ومبيعات الأسلحة الخفيفة، كالأسلحة البيضاء وذلك بالاشتراك مع مجموعات الجرائم المتضمنة أحياناً أو مع الأفراد المتعاطفين معهم.

¹ الدكتور أحمد سفر: المرجع السابق، ص 137.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

● المطلب الثاني: المصادر المشروعة لتمويل الإرهاب:

هناك من المصادر لتفقد مشروعيتها وتصبح غير شرعية بعد استخدامها في تمويل الإرهاب سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي الذي يقدم لها الدعم لتنمية نشاطها الإجرامي الهمجى، ومن بين هذه المصادر المشروعة نذكر منها

■ الفرع الأول: جمع التبرعات:

ففيما يخص جمع التبرعات بالنسبة للمستوى الداخلي فإنها تتم داخل المساجد والأحياء من قبل جمعيات خيرية تعمل لصالح الجماعات الإرهابية ومن قبل المتعاطفين مع هذا الاتجاه، وهي نفس العملية تتم على المستوى الخارجي وفي الغالب تتم بشكل سري، وتعتبر هذه الطريقة أول سبيل سلكه الإرهاب في الجزائر مكانته في شق طريقة نحو أعمال العنف ضد المذبذبين.

■ الفرع الثاني: الشركات والمؤسسات المالية:

بالإضافة إلى ما تتم إنشاءه من شركات ومؤسسات خيالية والتي تعمل تحت غطاء شرعي ولكنها في الحقيقة تقوم بتمويل الإرهاب والجماعات المسلحة ونذكر منها ما يلي:

- شركة إساج للاستيراد والتصدير (ISAG-IMPOT-EXPORT) مقرها فرنسا مختصة بتصدير السيارات للجزائر.

- المؤسسة الاستيراد والتصدير (Société Import Export) قامت هذه المؤسسة بتمويل الجماعات الإرهابية في الجزائر بالمواد الحربية مقرها بلجيكا، حيث تم العثور في مقرها على لأوراق مزورة وكذلك على الأموال وهذا أثناء عملية تدخل قامت بها عناصر الأمن البلجيكية.

- مؤسسة Invest Hallal مقرها فرنسا وصاحبها سعودي الجنسية، وتعتبر المؤسسة من بين الجمعيات المعروفة والمختصة بتمويل الجماعات الإرهابية.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- الرابطة الإسلامية العالمية بالباكستان، تمويل مباشرة من قبل دول المشرق وكذلك عن طريق الزكاة.
- International Islamic Resue مقرها الباكستان ورئيسها سعودي تنشط على مستوى 20 دولة لديها 90 مكتب بالتقريب.
- Hunun Concern International نشأت في أفغانستان من طرف جماعة من الجزائريين الذين شاركوا في حرب أفغانستان موجودة حاليا بلندن، لديها مكتب بالخرطوم، وتتحصل على مساعدات مالية هامة من قبل أسامة بن لادن مكتبها بسويسرا، لديه حساب بنكي يمول باستمرار من فرنسا، بريطانيا وبلجيكا.

❖المبحث الثالث: جريمة تمويل الإرهاب في التشريع الجزائري:

إن الدولة الجزائرية من بين مجموع الدول التي سعت إلى مكافحة الإرهاب والجريمة على السواء وطرح مشروع قانون الوقاية من تبييض وتمويل الإرهاب ومكافحتها أمام غرفتي البرلمان في يوم الأربعاء 2004/12/22 وتضمنت هذه الجلسة العلنية أهم الملاحظات واقتراحات لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات على مشروع هذا القانون. ولاشك في أن الجزائر من أهم الدول التي حاولت جاهدا في محاربة هذا العنف الإجرامي.¹

وجاء هذا القانون بمقتضى اتفاقيات وهي على التوالي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموافق عليها والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-413.
- وبمقتضى اتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-413.
- وبمقتضى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية ومكافحة الإرهاب المعتمدة خلال الدورة العادية.

¹ ملحق الجلسة العلنية المنعقدة في 2004/12/22 لمناقشة قانون الوقاية من تمويل الإرهاب.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- وبمقتضى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

وهذا ما يفسر أن الجزائر تسعى للتواصل مع المجتمع الدولي والحفاظ على بقائها ضمن الأحداث ومسايرتها.¹

• **المطلب الأول: محتوى قانون الوقاية من جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب قانون 05-01:**

إن هذا القانون جاء متوجا للإجراءات القانونية والتنظيمية واستكمالا للمبادئ التي تم إرساؤها في التعديل الأخير لقانون العقوبات والمتعلقة بمحاربة الجريمة المنظمة ومنها جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وجاء هذا القانون محددًا للضوابط والأحكام القانونية التي من شأنها أن تحيط بكافة أطر الرقابة من هذه الجريمة ومحاربتها، كما أنه يوضح المالك المناسب لتعزيز التنسيق والتعاون والتبادل للمعلومات بين جميع الهيئات المعنية.² جاء هذا القانون مكونا من خمسة (05) محاور أو فصول موزعة على 36 مادة وجاءت على التوالي:

أ. الأحكام العامة.

ب. الوقاية.

ج. الكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

د. التعاون الدولي.

و. الأحكام الجزائية.

ه. الأحكام الختامية.

¹ ملحق الجلسة العلنية المنعقدة للمصادقة على قانون تمويل الإرهاب.

² بمقتضى من كلمة وزير العدل في اختتام اللجنة العلنية المنعقدة يوم 2004/12/22 لتقييم مشروع القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

■ الفرع الأول: الأحكام العامة:

لقد تضمن القانون المتعلق بالوقاية من تمويل الإرهاب وتبييض الأموال ومكافحتها في أول فصل فيه، الأحكام العامة لهذا القانون:

أ) تعريف لحالات تبييض الأموال المختلفة وكذا تمويل الإرهاب وذلك وفقا لما نصت عليه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها الجزائر وتماشيا مع المفاهيم المتعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب على غرار ما جاء في القوانين المقارنة.

ب) ولقد حدّد هذا القانون الأشخاص الطبيعية والمعنوية الواقع على عاتقها واجب الأخطار بالعمليات البنكية أو التجارية المشبوهة الموجهة إلى تمويل الإرهاب أو تبييض الأموال من بنوك ومؤسسات مالية، ومهن حرة، موثقين ومحافظين، البيع بالمزايدة وخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والسماسرة والعملاء والجمركيين وأعوان الصرف وحالات الامتناع عمدا عن الإبلاغ إلى الهيئة المختصة عن المعلومات الشكوك في أنها موجهة إلى تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

■ الفرع الثاني: الوقاية:

أما فيما يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب فنجد:

- المادة 06 من القانون 01-05 طالما أنها جاءت صريحة، « يتم كل دفع يفوق مبلغا يتم تحديده عن طريق التنظيم بواسطة وسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية » ، وتحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم حيث توضح هذه الكفاءات في الرقابة.
- وجاءت المادة العاشرة من القانون 01-05 بتحديد ضرورة توحيد إجراءات عمال الرقابة بكل المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.
- والمادة 13 من القانون 01-05 تحدد مهلة موضوعية للأخطار التي ينبغي على اللجنة أن تتقيد بها.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

– وأيضا الرقابة مرتبطة بما توفره المؤسسات المالية في الجزائر من إجراءات تنظيمية حيث جاءت الوقاية لكبح العمليات التي يمكنها أن تمر عبر هذه المؤسسات خاصة المالية منها.

○ الأساس الذي يقوم عليه التمويل أو الدعم المالي:

حسب نص المادة 01 من اتفاقية الأمم لقمع جميع أشكال التمويل فقد نصت على الأسس التي يقوم عليها الدعم المالي للجماعات المسلحة أو الإرهابية فينص محتوى الفقرة الأولى على أنه مهما تكن طبيعة الأموال مادية أو معنوية عقارية أو منقولة وبغض النظر عن طريقة تحصيلها سواء بواسطة وثائق أو وسائل إجرامية ويمكن إدماج الوسائل التقنية أو العديدة والتي يمكن اعتبارها حق شخصي أو مصلحة خاصة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- القروض البنكية: Crédit Bancaires.

- الشيكات السياحية: Chèques de Voyages.

- الحوالات: Mandats.

- الأسهم: Actions.

- السندات: Titres.

- السفائح: Traités.

- التعهدات: Obligations.

- الاعتمادات: Lettres de Crédits.

وتعتبر هذه الأخيرة أوراق تجارية شرعية ولكن يمكن استعمالها لأغراض الدعم المالي لصالح الجماعات الإرهابية بينما نصت الفقرة 2 من نفس المادة على المنشآت الحكومية أو العمومية والمتمثلة في وسائل النقل المؤقتة أو الدائمة المستعملة من قبل ممثلي أو أعضاء المنظمات الحكومية أثناء ممارسة وظيفتهم تبييض الأموال المتأتية عن طريق غير شرعي.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

■ الفرع الثالث: الكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

فقد نصّ هذا القانون على صلاحيات موكلة إلى هيئة مستقلة تتلقى الإطارات عن العمليات البنكية المشكوك في أنها موجهة إلى تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهي خلية الاستعلام المالي.

وفي هذا الإطار تتولى هذه الهيئة تحليل المعلومات التي تبلغ إليها ومعالجتها كما تجمع المعطيات المصرفية التي تكون موضوع أخطار بالشبهة وتعمل في ضوء ذلك على إحالة الملف إلى وكيل الجمهورية المختص في الحالات التي يحتمل معها وجود جريمة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب.

كما منح هذا القانون الهيئة المذكورة صلاحيات الاعتراض تحفيظا ولمدة أقصاها 72 ساعة على تنفيذ عملية بنكية متى وجدت شبهات قوية توحى بقيام جريمتي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، غير أن هذا التدبير التحفظي لا يمكن الإبقاء عليه إن لم يتم تأكيده قضائيا.

وحدّد هذا القانون أيضا الأشخاص المعنوية والطبيعية الواقع على عاتقها واجب الإخطار بالعمليات البنكية أو التجارية الموجهة (المشبوهة) إلى تمويل الإرهاب.

■ الفرع الرابع: التعاون الدولي:

إن هذا القانون يحدده ويبيّن بدقة مختلف مجالات التعاون الدولي بسبب ما يسمى جريمتي تمويل الإرهاب وتبييض الأموال من طابع دولي وما تملّيه عليه مكافحتها من ضرورة تظافر وتجميع الجهود بين المؤسسات والهيئات الوطنية المختصة من جهة وهيئات الدول الأخرى التي تمارس مهامًا مماثلة من جهة أخرى، وذلك فضلا عن التعاون القضائي بين السلطات القضائية والجزائية والأجنبية.

ويتسع نطاق التعاون الدولي في هذا الخصوص ليشمل الهيئة المكلفة بالاستعلام المالي وبنك الجزائر واللجنة المصرفية مع الهيئات المماثلة لها في الدول الأجنبية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل وعدم المساس بالنظام العام والسيادة الوطنية والأمن والمصالح الأساسية للجزائر في هذا الخصوص.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

إن ضخامة الأموال الناتجة عن عمليات تبييض الأموال التي تتجاوز خمس مئة مليار دولار سنويا بالإضافة إلى المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة عنها دفعت بالمجتمع الدولي إلى العمل على مكافحة هذه العمليات وحرمان المنظمات الإجرامية من الاستفادة من الأموال غير المشروعة الناتجة عن جرائمها.

ويأتي هذا القانون تشريعا مطابقا للاتفاقيات الدولية فهو أكثر من هذا بكثير بل تجسيدا لموقف المشرع الجزائري التي تدافع عن هذا التصور في كل المحافل الدولية والإقليمية والجهوية منذ أوائل التسعينات.

وقد لعبت الجزائر والدبلوماسية الجزائرية دورا لا يستهان به في بلورة هذا الموقف الدولي وكان لها تأثير كبير في إعداد هذه الاتفاقيات.

■ الفرع الخامس: الأحكام الجزائية والختامية:

الأمر 01-05 المتعلق بالوقاية من تمويل الإرهاب وتبييض الموال عزز المنظومة التشريعية بقوانين رادعة لكل المعاملات التي يهدف إلى تحويل أي ناتج مباشر للجريمة من أموال مشبوهة تصخ لتمويل نشاطات تنتهي في معظمها إلى المتاجرة غير المشروعة في الأنشطة الإجرامية، وفي هذا الصدد الرشوة والمتاجرة بالمخدرات يقضي إلى تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.

إن محاربة ظاهرة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تتطلب إصلاحا سريعا للجهاز القضائي وكذا القانون الإداري والجهاز الأمني وقوة أمنية واعية.

ويتجسد هذا القانون وضع إطار قانوني يمكن من خلاله للدولة مكافحة تمويل الإرهاب بغرض عقوبات وجزاءات صارمة ورادعة والمراقبة التامة وتحديد العقوبة بما يتماشى وخطورة الجرائم مع مضاعفة الغرامات للمنتسبين في هذه الجرائم.

وتتعلق هذه الأحكام بإلزام الأشخاص المكلفين بالإخطار بالشبهة بإبلاغ الهيئة المكلفة بالاستعلام المالي بالعملية التي يشتبه في أنها موجهة إلى تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب وهذا تحت طائلة المتابعة الجزائية.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

التأكيد على عدم إفشاء السر المهني وعدم إبلاغ أصحاب الأموال المشبوهة الموجهة إلى تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وذلك تحت طائلة المتابعة الجزائية.

وتقترح الأحكام الختامية إلغاء المواد من 104 إلى 110 من قانون المالية لسنة 2003 والمتعلقة بتمويل الإرهاب وتبييض الأموال بعد أن تم النص عليها في هذا القانون.

● **المطلب الثاني: شرح مضمون ومناقشة القانون 01/05:**

طبيعة الواقع الذي تعيشه الجزائر يعرض على السلطة والسياسة التشريعية مواكبة الأحداث والنصوص القانونية وكامل الأجهزة القضائية والقانونية أن تكون مرنة متلائمة وطبيعة هذا الأخير.

وبهذا نجد أن مضمون القانون 01-05 المتعلق بالوقاية من تمويل الإرهاب وتبييض الأموال تضمن شروحات ونصوصا قانونية تخص هاتين الجريمتين اللتين تفتشتا في المجتمع الدولي عامة واكتسحت الجزائر وبهذا تدخل المشروع الجزائري للحد والقضاء عليها بالطرق القانونية وإدخالها في الأفعال المجرمة وجعلها جريمتين محددتين أركانها وجزئاتها.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي مسها الإرهاب والجريمة المنظمة وبهذا تعتبر نقطة نصب فيها هذه العصابات والمنظمات بالأموال غير المشروعة لتمويه وإخفاء مصدرها وبهذا نجد هناك ترابط وثيق بين تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

وبهذا جمع المشرع الجزائري بين هاتين الجريمتين، وهنا يتبادر إلينا المشكل التالي:

- ما علاقة غسيل الأموال بتمويل الإرهاب؟

- ما مضمون قانون الوقاية من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؟

■ **الفرع الأول: شكل ومضمون القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:**

إن هذا القانون يندرج في إطار المسعى الدولي والوطني لردع هذه العمليات الضارة باقتصاديات الدول وحرمانها من آليات النمو المشروعة وبالأمن والاستقرار الاجتماعي.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

وتتبين من خلاله قدرة الحكومات على إدارة ومتابعة السياسة المالية والنقدية، احتوى قانون 01-05 الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وبهذا سنتطرق لدراستها شكلا ومضمونا.

أ) من حيث الشكل:

- 1- اعتمد التاريخ الهجري في كل القوانين الواردة فيه والتأشيرات وكذا تواريخ المعاهدات والاتفاقيات ومراسيم التصديق عليها.
- 2- اعتماد المصطلحات القانونية المكرسة في التشريع الساري المفعول والمعمول به في سائر النصوص القانونية.
- 3- صياغة المواد باستقامة في اللغة والموضوع في المعنى.
- 4- توزيع النصوص القانونية في فصول كل فصل يعالج فكرة معينة.

ب) من حيث المضمون:

- 1- التأكيد في المادة الأولى بأن هذا القانون جاء مكملا للأحكام الواردة في قانون العقوبات والمتعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهذا ما يؤكد المشروعية.
- 2- توسيع مجال المشاركة في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية إلى المحاولة في ارتكابها.
- 3- عرف الهيئة المتخصصة في المادة الرابعة حتى يكون بهذه الهيئة السند القانوني لتأسيسها.
- 4- أدرج هذا القانون حكم جديد يقضي بتحديد المعلومات المتعلقة بالتأكد من هوية وعنوان الشخص الطبيعي والمعنوي سنويا وعند كل تغيير.
- 5- نصّ على أن تتأكد البنوك والمؤسسات المالية من تصرفات زبائنها بواسطة الاستعلام بدلا من التحري.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

6- أضاف المؤثرات الفعلية إلى نص المادتين 20 و 21 لكون هذه المؤثرات مصدرا للأموال غير المشروعة.

7- تحديد مبالغ الغرامات وخاصة تلك المترتبة عن البنوك والمؤسسات المالية وعلى الموظفين الذين يخالفون تدابير الوقاية من تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، أو يبلغون عمدا صاحب الأموال أو العمليات موضوع الإخطار بالشبهة (بوجود هذا الإخطار واطلاعه بالمعلومات والنتائج).

■ الفرع الثاني: تقييم محتوى القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب 01-05:

إن هذا القانون يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للبلاد والمحافظة عليها وإن كان أسلوبه ردعي فهو يعالج جريمتين في أتم الخطورة كغيرها من الجرائم المنظمة وعلى الآثار أو الويلات الخطيرة المترتبة على مثل هذه الجرائم في الجزائر خاصة والعالم عامة.

فمنطقيا أوجد هذا القانون وسائل وطرق وأساليب لمكافحة ومحاربة للتقليل من آثار ونتائج هذه الجرائم لكي يتم القضاء عليها نهائيا، وكان هذا القانون وسيلة ناجعة في محاربة هاتين الجريمتين.

بالنظر إلى المحتوى وقيمه نجده احتوى أربعة محاور أساسية:

- 1) الوقاية:** وذلك بتوطيد الطرق والآليات للوقاية على الأقل من هذه الجرائم المنظمة.
- 2) طرق الكشف:** يبين لنا كيف يمكن الكشف من خلال هذا القانون إقامة آليات وأجهزة الرقابة للكشف عن هاتين الجريمتين وغيرها من الجرائم الخطيرة.
- 3) التعاون الدولي:** باعتبار الجريمة المنظمة عابرة للحدود نجدها في كل بلدان العالم وإن كانت تختلف من حيث الخطورة والآثار من بلد لآخر، إلا أنها عمت المجتمع الدولي كله ومن ثم أضحت من الضروري التآزر بين كل الدول من أجل محاربتها والتقليل على الأقل من آثارها.
- 4) الأحكام الجزائية:** هذه الأحكام ليست بالعقوبات المشددة والغليظة التي تطبق في حال ثبوت هذه الجرائم إذ نجد هذه العقوبات منصوص عليها في قانون العقوبات.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

نجد أن هذا القانون يحتاج إلى الصيانة اللغوية التي تتعلق بالمصطلحات القانونية.

لم يعرق هذا القانون الإرهاب في محتواه رغم أن قانون العقوبات لم يأت بتعريف دقيق للإرهاب بل عرف الأفعال الإرهابية وقدر لها عقوبات.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الفصل الأول : جريمة تمويل الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإجرام من أشد ظواهر السلوك الإنساني تعقيدا أو من أهم التهديدات التي تواجه الأمن وسلامة ومصالح الأفراد والجماعات والمجتمعات بشتى صورها، لذا فقد اهتمت كافة الدول بالتصدي لها بكافة السبل والوسائل واتجهت الجهود إلى وضع سياسات واستراتيجيات وطنية تقوم على تضافر الجهود ومختلف قطاعات الدولة وفي مقدمتها أجهزة التشريع العقابي والعدالة الجنائية.

ومما زاد في الأمر تعقيدا التقدم التكنولوجي وخاصة في مجال الاتصالات والمواصلات بين كافة أرجاء المعمورة الذي أدى إلى ظهور أنماط جديدة سواء على المستوى الوطني أو العالمي فزادت معاناة العالم من الجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات وتزييف العملة والجرائم المعلوماتية وجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.¹

وتقتصر دراستنا على الجريمة الأخيرة لما لها من خطورة وارتباطها بعدة جرائم مما أدى إلى تدخل المشرع الجزائري إلى تجريم هذه الظاهرة تماشيا مع ما استقر في التشريعات الأخرى وكذا الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في هذا الصدد.

حيث تقتصر هذه الدراسة على تبيان مولود تمويل الإرهاب وذلك في ثلاث مباحث، فالمبحث الأول من حيث ماهيته والثاني من حيث مصادره والثالث من حيث جريمة تمويل الإرهاب في التشريع الجزائري

¹الدكتور علاء الدين شحاتة , التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 15.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

❖ المبحث الأول: ماهية تمويل الإرهاب:

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين وذلك في السنوات القليلة الماضية من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اهتماما متزايدا من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات العالمية ذات الصلة في مختلف أنحاء العالم بمن فيها الجزائر بمعضلة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناتج عن ارتكاب أفعال جريمة والقيام بأنشطة غير مشروعة على الصعيد الداخلي والخارجي.

حيث تعتبر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أخطر الجرائم المالية ذات الانعكاسات السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وذلك لكونها القاسم المشترك لجميع أشكال وأنماط الجرائم والأنشطة غير المشروعة.

ويقصد بعمليات غسل الأموال بصورة عامة مجموعة الإجراءات الهادفة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال والممتلكات المتأنية عن أعمال إجرامية ومنح صفة الشرعية لهذه الأموال، ومن تم إعادة ضخها في الاقتصاد، ولكن يقتضي الإشارة هنا إلى أن أموال الإرهاب لا تصبح غير مشروعة إلا بعد استخدامها في تمويل عملية من هذا القبيل، وذلك على خلاف عمليات تبييض الأموال التي يمكن تحديدها مسبقا سندا إلى مصادرها غير الشرعية.¹

فما هو مفهوم تمويل الإرهاب؟

● المطلب الأول: تعريف تمويل الإرهاب:

فقد سبق التطرق إلى تعريف الإرهاب بصفة مفصلة ومجملّة، فما هو معنى تمويل الإرهاب؟.

■ الفرع الأول: معنى تمويل الإرهاب:

إن تمويل الإرهاب جريمة مجرمة في حدّ ذاتها، وقد ألحق المشرع الجزائري تمويل الإرهاب بتبييض الأموال نظرا لخطورتها وكونها جريمة تستخدم المال كوسيلة لقيامها.

¹ الدكتور أحمد سفر: جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2004، ص 119.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

حيث نصت المادة 03 من قانون 01/05 على هذه الجريمة واعتبرت جريمة تمويل الإرهاب كل فعل يقوم به كل شخص بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة وبشكل غير مشروع وبارادة الفاعل.

من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها كلياً أو جزئياً من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية المنصوص والمعاقب عليها بالمواد 87 مكرر إلى 87 مكرر 10 من قانون العقوبات.

▪ الفرع الثاني: التعريف القانوني لجريمة تمويل الإرهاب:

تعرف الدراسات تمويل الإرهاب على أنه أي دعم مالي -في مختلف صورته- يقدم الأفراد أو المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية ورغبة هؤلاء الممولين في إخفاء أنفسهم وأنشطتهم المالية حتى يظلوا غير معروفين.

ونظراً لحساسية الموضوع وانتشاره محلياً ودولياً نجد معظم الدول قد أجمعت على تعارف متشابهة وذلك طبقاً للاتفاقية الدولية.

◀ التشريع التونسي:

لقد نصت المادة 68 من قانون رقم 75 لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال في تونس بتاريخ 2003/12/10 بأنه « يحجز توفير كل أشغال الدعم والتمويل لأشخاص أو تنظيمات أو أنشطة لها علاقة بالجرائم الإرهابية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، سواء تقرر ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة عبر ذوات طبيعية أو معنوية أياً كان شكلها أو الغرض منها، ولو لم تتخذ من غرض الأرباح هدفاً لها»¹.

◀ التشريع المصري:

عرف القانون المصري تمويل الإرهاب في المدة الثانية من قانون غسيل الأموال في فقرته الثالثة بأنه: « كل جمع أو إمداد بشكل مباشر أو غير مباشر بأموال أو أسلحة أو ذخائر ومفرقات أو مهمات أو آلات أو معلومات أو غيرها بقصد استخدامها أو مع العلم بأنها

¹الدكتور أحمد سفر، المرجع السابق 2002، ص 379.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

تستخدم كلها أو بعضها في ارتكاب أي جريمة إرهابية أو من قبل شخص إرهابي أو منظمة إرهابية».

◀ الاتفاقية الدولية:

عرفت الاتفاقية الدولية تمويل الإرهاب في المادة الثانية لقمع تمويل الإرهاب، يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية كل من يقوم بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبارادته بتقديم أو استخدام أموال بغية استخدامها كلياً وجزئياً للقيام بـ:

✓ أي عمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق والتعريف المحدد في هذه المعاهدات.

✓ أو أي عمل يهدف إلى التسبب في موت أي شخص مدين أو أي شخص آخر.

● المطلب الثاني: أركان جريمة تمويل الإرهاب:

إذا كانت جريمة تبييض الأموال تتطلب لقيامها وجود جريمة سابقة، فإن جريمة تمويل الإرهاب لا تتطلب ذلك بل يكفي لقيامها قيام الركن المادي والمعنوي والشرعي، وهو أصل النموذج القانوني للجريمة.

■ الفرع الأول: الركن الشرعي:

وهو النص القانوني الذي يبين الفعل المكون لجريمة تمويل الإرهاب بإعطائها الصفة الإجرامية بحيث يعتبر تمويل الإرهاب جريمة في حد ذاتها وتحديد العقاب المناسب لها طبقاً للمادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري بقولها: « لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير من غير قانون ».

وقد أعطى المشرع الجزائري تمويل الإرهاب الصفة الإجرامية من خلال المادة الثالثة من القانون 01/05 بقوله "تعتبر جريمة تمويل الإرهاب" والعقوبات الجزائية التي قررت لها في القانون 01/05 حيث جرمت عمليات تمويل الإرهاب من خلال التوصيات الثماني التي صدرتها مجموعة العمل المالي الدولي FATE بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.¹

¹ الدكتور أحمد سفر: المرجع السابق، ص 123.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

▪ الفرع الثاني: الركن المادي:

يتمثل الركن المادي في السلوك الايجابي الإجرامي الذي يتمثل في تقديم أو جمع الأموال سواء كانت مادية أو غير مادية التي يحصل عليها لاسيما المنقولة وغير المنقولة، ومهما كان مصدر الأموال المستعملة سواء كانت عائدات إجرامية أو غير ذلك.

والملاحظ أن المشرع الجزائري وسع الركن المادي واعتبر جميع الأموال التي تستخدم كليا أو جزئيا في ارتكاب جرائم توصف بأفعال إرهابية أو تخريبية طبقا لنص المادة 87 مكرر.

▪ الفرع الثالث: الركن المعنوي:

يعتبر الركن المعنوي للجريمة عن الوجه الباطني والنفساني المكون لها فهو يهني انتساب السلوك إلى نفسية صاحبها، والانتساب مؤداه أن هذا السلوك صادر عن إرادة مذنبه أي مرتكبه.¹

والمعروف أن الركن المعنوي يأخذ إحدى الصورتين: الأولى صورة القصد الجنائي والثانية تتمثل في صورة الخطأ العمدي، إلا أن جريمة تمويل الإرهاب لا تقع إلا عمدية. ويقصد بالقصد الجنائي اتجاه الإدارة -عن علم- نحو إحداث نتيجة مجرمة قانونا، وعليه فإن القصد الجنائي يقوم على عنصرين العلم والإرادة، وبالتالي العمد والقصد في استخدام الأموال أو المواد في هذا النوع من الأعمال، لذا كانت هذه الجريمة مجرمة في حد ذاتها، ويستشف من نص المادة 03 من القانون 01/05 توفر القصد الجنائي وذلك من خلال العبارتين "إرادة الفاعل" و"نية استخدامها".

❖ المبحث الثاني: مصادر تمويل الإرهاب:

لا يمكن للإرهاب أن يعمر طويلا إذا لم يجد السند الأساسي الممول له، وقد وجد الإرهاب في الجزائر مجالا واسعا للتمويل سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، إلا أن الضعف الذي كان واضحا في تجفيف مصادر تمويلية قد أثر بشكل كبير على مدى فعالية مكافحة الإرهاب، كما أن المادة 03 من القانون 01/05 والتي جرمت التمويل بأي شكل من

¹ الدكتور محمد الصالح العادلي: موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، لسياسة الجنائية لمواجهة العنف الإرهابي، الجزء الثاني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 37.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الأشكال وذلك في عبارة "بأية وسيلة كانت: لأن الجماعات الإرهابية في الجزائر لجأت إلى العديد من الطرق الشرعية وغير الشرعية لجمع الأموال، والحصول على جميع الوسائل المادية التي بواسطتها يمكنها القيام بنشاطها الإجرامي الرهيب واستغلال تلك الثروات في شراء الأسلحة إضافة إلى الجانب الغذائي.

● **المطلب الأول: المصادر غير المشروعة لتمويل الإرهاب:**

إن مصادر تمويل الإرهاب غالبا ما تكون مرتبطة أشد الارتباط بالجرائم المنظمة كجرائم المخدرات وعمليات التهريب المختلفة كما تعرضت مناطق عديدة من الوطن إلى اعتداءات مسلحة في إطار عمليات السطو المسلح بغرض جلب الغنائم، وهكذا فإن وجود حالات عديدة تصور لجوء الجماعات الإرهابية إلى سبيل العنف من أجل الحصول على الثروة لأن المال هو عصب وجود واستمرار الإرهاب فتعددت مصادر تمويله، لكن أموال تهريب المخدرات هي المصدر الأهم لتمويل الإرهاب.¹

■ **الفرع الأول: المخدرات:**

إن الأموال المحصل عليها عن طريق المخدرات يمكن توظيفها في شراء الأسلحة والذخيرة والأدوات التقنية (كالمواصلات السلكية واللاسلكية) والعتاد التكنولوجي كالمبيوتر، آلات التصوير والعدسات كل هذه الوسائل تسخر في العمليات الإرهابية، وكذلك يمكن استغلالها في تجهيز مفاجئ ومأوى الإرهابيين ومنح مبالغ مالية لمنقذي هذه الجرائم المجندين من وسط الأحياء الأكثر عرضة لهذه الآفة والذين غالبا ما يكونون غير معروفين لدى مصالح الأمن.

فكيف كانت فكرة الحصول على الأموال عن طريق المخدرات؟

كانت البداية بتجريم ترويج المخدرات و ثم الإفتاء من طرف الجماعات الإرهابية وقادتها بأن كل مروج للمخدرات يقع تحت طائلة القانون الشرعي، كما أصدرت فتاوى بقتل وصلب كل متعامل في ميدان المخدرات.

¹الدكتور أحمد سفر: المرجع السابق، ص 132.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

اعتمدت الخطة على تشكيل فرق مساندة للمجرمين الذين أعطيت لهم مهمة إصاق ببيانات تحذيرية على جدران المساجد والأحياء الشعبية، تحمل عبارات تهديدية لكل من تعامل في ميدان المخدرات، كما كانت بيانات جدارية أخرى متضمنة لأسماء بعض تجار المخدرات الذين طلب منهم الكف عن هذه التجارة وفي حالة المخالفة يكون مصيرهم قطع الرأس.

لكن فيما بعد تغيرت الفكرة عندما استحوذ على شبكات مروجي المخدرات بالأحياء الشعبية من جراء تهديداتهم المتتالية بالقتل والتكيل التي بالفعل في حق بعض هذه الفئة من تجار المخدرات.

هذا التغيير كان تدريجيا بحيث صدرت فتاوى حلت محل سابقتها مفادها إبقاء هذه الشبكات تنشط، ولكن وفقا لمقاييس وشروط من أجل التحكم في تركيبة هذه الشبكات وهذا بالتقليص من عددها، خاصة بعد علمهم بأنهم يعملون لصالح عناصر الأمن في ميدان الاستعلامات، فكلما كان العدد أقل كان الخطر أدنى مع ضمان وحماية أفراد شبكة التهريب والاتجار من العمل الزجري والملاحقات الأمنية.

تقوم الجماعات الإرهابية بإخضاع مروجي هذه المواد السامة لدفع قسط من تلك الأموال بمثابة شبه زكاة على هذه التجارة غير الشرعية من أجل استثمارها وتوظيفها في عدة مجالات لدعم ما هو إرهابي.

كما تم اتخاذ فتاوى لصالح مدمني المخدرات من صنف المؤثرات العقلية سواء المهبطات للجملة العصبية أو المنشطات، كانت لهذه الفتاوى صدى كبير لدى هؤلاء المدمنين بحيث أصبحوا متعاطفين معهم مما فتح الباب أمام هذه الفئة للانخراط في صفوف الجماعات الإرهابية وتوظيفهم لجلب المعلومات والترصد.

وقد سجلت عدة حالات تؤكد ارتباط الإرهاب بجرائم المخدرات يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

✓ خلال عام 1993 ضبطت مصالح المن الجزائرية على أحد العناصر الإرهابية وبحوزته كمية قدرت بـ 500 غ من الكوكايين، كما تم القبض على شخصين بمنطقة الحدود البرية

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الغربية مستقلين سيارة سياحية ضبط بداخلها 1 كلف من ناتج القنب وكمية من الأسلحة موجهة إلى الجماعات الإرهابية بالجزائر.

✓ وفي نفس السياق قامت المصلحة الجهوية لمكافحة الاتجار بالمخدرات بالقضاء على إرهابيين وإلقاء القبض على مروجيها.

وهكذا تعرض مروجوا المخدرات في الأحياء التي تتواجد بها الجماعات الإرهابية إلى ضغوطات لدفع أموال من أرباح المخدرات لصالح تلك الجماعات بغرض شراء أملاك عقارية تستخدم كأماكن للاختفاء.

■ الفرع الثاني: السطو المسلح:

بالنسبة لعمليات السطو المسلح فقد استهدفت المناطق المعزولة من الوطن من طرف الإرهابيين بغرض الضغط عليهم، بحيث بلغت الإحصائيات أربع حالات في سنة 2000، تستغل الأموال المتأتية بهذه الطريقة في المؤونة الغذائية وكذلك في تمويل الجماعات الإرهابية بالأسلحة خاصة، وبعض الوسائل التكنولوجية، ويمكن الإشارة إلى أن سكان المناطق المعزولة أصيبوا في ماشيتهم وأموالهم بعد الاعتداءات المسلحة التي يعرفونها من جراء العمليات الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية.

■ الفرع الثالث: غسل أو تبييض الأموال:

إن غسل الأموال أو تبييضها كلمة مثلها مثل كلمة الإرهاب، فأهم مظاهر التأثيرات الخطيرة للتدخل الإجرامي بين عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تؤدي في أي دولة إلى هدم بنيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهما جريمتان قائمتان بذاتهما حيناً و مترابطتان في مشروع جرمي واحد أحياناً¹، وذلك باستخدام نظام الآليات المصرفي.

وبالإضافة إلى كل هذا لتأمين الدخل بطرق غير شرعية عمليات الخطف وتهريب المهاجرين والمتاجرة بالنساء ومبيعات الأسلحة الخفيفة، كالأسلحة البيضاء وذلك بالاشتراك مع مجموعات الجرائم المتضمنة أحياناً أو مع الأفراد المتعاطفين معهم.

¹ الدكتور أحمد سفر: المرجع السابق، ص 137.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

● المطلب الثاني: المصادر المشروعة لتمويل الإرهاب:

هناك من المصادر لتفقد مشروعيتها وتصبح غير شرعية بعد استخدامها في تمويل الإرهاب سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي الذي يقدم لها الدعم لتنمية نشاطها الإجرامي الهمجي، ومن بين هذه المصادر المشروعة نذكر منها

■ الفرع الأول: جمع التبرعات:

ففيما يخص جمع التبرعات بالنسبة للمستوى الداخلي فإنها تتم داخل المساجد والأحياء من قبل جمعيات خيرية تعمل لصالح الجماعات الإرهابية ومن قبل المتعاطفين مع هذا الاتجاه، وهي نفس العملية تتم على المستوى الخارجي وفي الغالب تتم بشكل سري، وتعتبر هذه الطريقة أول سبيل سلكه الإرهاب في الجزائر مكانته في شق طريقة نحو أعمال العنف ضد المذنبين.

■ الفرع الثاني: الشركات والمؤسسات المالية:

بالإضافة إلى ما تتم إنشائه من شركات ومؤسسات خيالية والتي تعمل تحت غطاء شرعي ولكنها في الحقيقة تقوم بتمويل الإرهاب والجماعات المسلحة ونذكر منها ما يلي:

- شركة إساج للاستيراد والتصدير (ISAG-IMPOT-EXPORT) مقرها فرنسا مختصة بتصدير السيارات للجزائر.

- المؤسسة الاستيراد والتصدير (Société Import Export) قامت هذه المؤسسة بتمويل الجماعات الإرهابية في الجزائر بالمواد الحربية مقرها بلجيكا، حيث تم العثور في مقرها على لأوراق مزورة وكذلك على الأموال وهذا أثناء عملية تدخل قامت بها عناصر الأمن البلجيكية.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- مؤسسة Invest Hallal مقرها فرنسا وصاحبها سعودي الجنسية، وتعتبر المؤسسة من بين الجمعيات المعروفة والمختصة بتمويل الجماعات الإرهابية.
- الرابطة الإسلامية العالمية بالباكستان، تمويل مباشرة من قبل دول المشرق وكذلك عن طريق الزكاة.
- International Islamic Resue مقرها الباكستان ورئيسها سعودي تنشط على مستوى 20 دولة لديها 90 مكتب بالتقريب.
- Hunun Concern International نشأت في أفغانستان من طرف جماعة من الجزائريين الذين شاركوا في حرب أفغانستان موجودة حاليا بلندن، لديها مكتب بالخرطوم، وتتحصل على مساعدات مالية هامة من قبل أسامة بن لادن مكتبها بسويسرا، لديه حساب بنكي يمول باستمرار من فرنسا، بريطانيا وبلجيكا.

❖المبحث الثالث: جريمة تمويل الإرهاب في التشريع الجزائري:

إن الدولة الجزائرية من بين مجموع الدول التي سعت إلى مكافحة الإرهاب والجريمة على السواء وطرح مشروع قانون الوقاية من تبييض وتمويل الإرهاب ومكافحتها أمام غرفتي البرلمان في يوم الأربعاء 2004/12/22 وتضمنت هذه الجلسة العلنية أهم الملاحظات واقتراحات لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات على مشروع هذا القانون. ولاشك في أن الجزائر من أهم الدول التي حاولت جاهدا في محاربة هذا العنف الإجرامي.¹

وجاء هذا القانون بمقتضى اتفاقيات وهي على التوالي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموافق عليها والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-413.
- وبمقتضى اتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 413-98.

¹ ملحق الجلسة العلنية المنعقدة في 2004/12/22 لمناقشة قانون الوقاية من تمويل الإرهاب.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- وبمقتضى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية ومكافحة الإرهاب المعتمدة خلال الدورة العادية.
- وبمقتضى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

وهذا ما يفسر أن الجزائر تسعى للتواصل مع المجتمع الدولي والحفاظ على بقائها ضمن الأحداث ومسايرتها.¹

● **المطلب الأول: محتوى قانون الوقاية من جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب قانون 01-05:**

إن هذا القانون جاء متوجا للإجراءات القانونية والتنظيمية واستكمالا للمبادئ التي تم إرساؤها في التعديل الأخير لقانون العقوبات والمتعلقة بمحاربة الجريمة المنظمة ومنها جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وجاء هذا القانون محددًا للضوابط والأحكام القانونية التي من شأنها أن تحيط بكافة أطر الرقابة من هذه الجريمة ومحاربتها، كما أنه يوضح المالك المناسب لتعزيز التنسيق والتعاون والتبادل للمعلومات بين جميع الهيئات المعنية.² جاء هذا القانون مكونا من خمسة (05) محاور أو فصول موزعة على 36 مادة وجاءت على التوالي:

ت. الأحكام العامة.

ث. الوقاية.

ح. الكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ذ. التعاون الدولي.

ي. الأحكام الجزائية.

و. الأحكام الختامية.

¹ ملحق الجلسة العلنية المنعقدة للمصادقة على قانون تمويل الإرهاب.

² بمقتضى من كلمة وزير العدل في اختتام اللجنة العلنية المنعقدة يوم 2004/12/22 لتقييم مشروع القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

■ الفرع الأول: الأحكام العامة:

لقد تضمن القانون المتعلق بالوقاية من تمويل الإرهاب وتبييض الأموال ومكافحتها في أول فصل فيه، الأحكام العامة لهذا القانون:

(ت) تعريف لحالات تبييض الأموال المختلفة وكذا تمويل الإرهاب وذلك وفقا لما نصت عليه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها الجزائر وتماشيا مع المفاهيم المتعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب على غرار ما جاء في القوانين المقارنة.

(ث) ولقد حدّد هذا القانون الأشخاص الطبيعية والمعنوية الواقع على عاتقها واجب الأخطار بالعمليات البنكية أو التجارية المشبوهة الموجهة إلى تمويل الإرهاب أو تبييض الأموال من بنوك ومؤسسات مالية، ومهن حرة، موثقين ومحافظين، البيع بالمزايدة وخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والسماسرة والعملاء والجمركيين وأعوان الصرف وحالات الامتناع عمدا عن الإبلاغ إلى الهيئة المختصة عن المعلومات الشكوك في أنها موجهة إلى تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

■ الفرع الثاني: الوقاية:

أما فيما يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب فنجد:

- المادة 06 من القانون 01-05 طالما أنها جاءت صريحة، « يتم كل دفع يفوق مبلغا يتم تحديده عن طريق التنظيم بواسطة وسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية » ، وتحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم حيث توضح هذه الكفاءات في الرقابة.
- وجاءت المادة العاشرة من القانون 01-05 بتحديد ضرورة توحيد إجراءات عمال الرقابة بكل المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.
- والمادة 13 من القانون 01-05 تحدد مهلة موضوعية للأخطار التي ينبغي على اللجنة أن تتقيد بها.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

– وأيضا الرقابة مرتبطة بما توفره المؤسسات المالية في الجزائر من إجراءات تنظيمية حيث جاءت الوقاية لكبح العمليات التي يمكنها أن تمر عبر هذه المؤسسات خاصة المالية منها.

○ الأساس الذي يقوم عليه التمويل أو الدعم المالي:

حسب نص المادة 01 من اتفاقية الأمم لقمع جميع أشكال التمويل فقد نصت على الأسس التي يقوم عليها الدعم المالي للجماعات المسلحة أو الإرهابية فينص محتوى الفقرة الأولى على أنه مهما تكن طبيعة الأموال مادية أو معنوية عقارية أو منقولة وبغض النظر عن طريقة تحصيلها سواء بواسطة وثائق أو وسائل إجرامية ويمكن إدماج الوسائل التقنية أو العديدة والتي يمكن اعتبارها حق شخصي أو مصلحة خاصة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- القروض البنكية: Crédit Bancaires.

- الشيكات السياحية: Chèques de Voyages.

- الحوالات: Mandats.

- الأسهم: Actions.

- السندات: Titres.

- السفائح: Traités.

- التعهدات: Obligations.

- الاعتمادات: Lettres de Crédits.

وتعتبر هذه الأخيرة أوراق تجارية شرعية ولكن يمكن استعمالها لأغراض الدعم المالي لصالح الجماعات الإرهابية بينما نصت الفقرة 2 من نفس المادة على المنشآت الحكومية أو العمومية والمتمثلة في وسائل النقل المؤقتة أو الدائمة المستعملة من قبل ممثلي أو أعضاء المنظمات الحكومية أثناء ممارسة وظيفتهم تبييض الأموال المتأتية عن طريق غير شرعي.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

■ الفرع الثالث: الكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

فقد نصّ هذا القانون على صلاحيات موكلة إلى هيئة مستقلة تتلقى الإطارات عن العمليات البنكية المشكوك في أنها موجهة إلى تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهي خلية الاستعلام المالي.

وفي هذا الإطار تتولى هذه الهيئة تحليل المعلومات التي تبلغ إليها ومعالجتها كما تجمع المعطيات المصرفية التي تكون موضوع أخطار بالشبهة وتعمل في ضوء ذلك على إحالة الملف إلى وكيل الجمهورية المختص في الحالات التي يحتمل معها وجود جريمة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب.

كما منح هذا القانون الهيئة المذكورة صلاحيات الاعتراض تحفيظا ولمدة أقصاها 72 ساعة على تنفيذ عملية بنكية متى وجدت شبهات قوية توحى بقيام جريمتي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، غير أن هذا التدبير التحفظي لا يمكن الإبقاء عليه إن لم يتم تأكيده قضائيا.

وحدّد هذا القانون أيضا الأشخاص المعنوية والطبيعية الواقع على عاتقها واجب الإخطار بالعمليات البنكية أو التجارية الموجهة (المشبوّهة) إلى تمويل الإرهاب.

■ الفرع الرابع: التعاون الدولي:

إن هذا القانون يحدده ويبيّن بدقة مختلف مجالات التعاون الدولي بسبب ما يسمى جريمتي تمويل الإرهاب وتبييض الأموال من طابع دولي وما تملّيه عليه مكافحتها من ضرورة تظافر وتجميع الجهود بين المؤسسات والهيئات الوطنية المختصة من جهة وهيئات الدول الأخرى التي تمارس مهامًا مماثلة من جهة أخرى، وذلك فضلا عن التعاون القضائي بين السلطات القضائية والجزائية والأجنبية.

ويتسع نطاق التعاون الدولي في هذا الخصوص ليشمل الهيئة المكلفة بالاستعلام المالي وبنك الجزائر واللجنة المصرفية مع الهيئات المماثلة لها في الدول الأجنبية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل وعدم المساس بالنظام العام والسيادة الوطنية والأمن والمصالح الأساسية للجزائر في هذا الخصوص.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

إن ضخامة الأموال الناتجة عن عمليات تبييض الأموال التي تتجاوز خمس مئة مليار دولار سنويا بالإضافة إلى المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة عنها دفعت بالمجتمع الدولي إلى العمل على مكافحة هذه العمليات وحرمان المنظمات الإجرامية من الاستفادة من الأموال غير المشروعة الناتجة عن جرائمها.

ويأتي هذا القانون تشريعا مطابقا للاتفاقيات الدولية فهو أكثر من هذا بكثير بل تجسيدا لموقف المشرع الجزائري التي تدافع عن هذا التصور في كل المحافل الدولية والإقليمية والجهوية منذ أوائل التسعينات.

وقد لعبت الجزائر والدبلوماسية الجزائرية دورا لا يستهان به في بلورة هذا الموقف الدولي وكان لها تأثير كبير في إعداد هذه الاتفاقيات.

■ الفرع الخامس: الأحكام الجزائية والختامية:

الأمر 01-05 المتعلق بالوقاية من تمويل الإرهاب وتبييض الموال عزز المنظومة التشريعية بقوانين رادعة لكل المعاملات التي يهدف إلى تحويل أي ناتج مباشر للجريمة من أموال مشبوهة تصخ لتمويل نشاطات تنتهي في معظمها إلى المتاجرة غير المشروعة في الأنشطة الإجرامية، وفي هذا الصدد الرشوة والمتاجرة بالمخدرات يقضي إلى تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.

إن محاربة ظاهرة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تتطلب إصلاحا سريعا للجهاز القضائي وكذا القانون الإداري والجهاز الأمني وقوة أمنية واعية.

ويتجسد هذا القانون وضع إطار قانوني يمكن من خلاله للدولة مكافحة تمويل الإرهاب بغرض عقوبات وجزاءات صارمة ورادعة والمراقبة التامة وتحديد العقوبة بما يتماشى وخطورة الجرائم مع مضاعفة الغرامات للمنتسبين في هذه الجرائم.

وتتعلق هذه الأحكام بإلزام الأشخاص المكلفين بالإخطار بالشبهة بإبلاغ الهيئة المكلفة بالاستعلام المالي بالعملية التي يشتبه في أنها موجهة إلى تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب وهذا تحت طائلة المتابعة الجزائية.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

التأكيد على عدم إفشاء السر المهني وعدم إبلاغ أصحاب الأموال المشبوهة الموجهة إلى تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وذلك تحت طائلة المتابعة الجزائية.

وتقترح الأحكام الختامية إلغاء المواد من 104 إلى 110 من قانون المالية لسنة 2003 والمتعلقة بتمويل الإرهاب وتبييض الأموال بعد أن تم النص عليها في هذا القانون.

● **المطلب الثاني: شرح مضمون ومناقشة القانون 01/05:**

طبيعة الواقع الذي تعيشه الجزائر يعرض على السلطة والسياسة التشريعية مواكبة الأحداث والنصوص القانونية وكامل الأجهزة القضائية والقانونية أن تكون مرنة متلائمة وطبيعة هذا الأخير.

وبهذا نجد أن مضمون القانون 01-05 المتعلق بالوقاية من تمويل الإرهاب وتبييض الأموال تضمن شروحات ونصوصا قانونية تخص هاتين الجريمتين اللتين تفتشتا في المجتمع الدولي عامة واكتسحت الجزائر وبهذا تدخل المشروع الجزائري للحد والقضاء عليها بالطرق القانونية وإدخالها في الأفعال المجرمة وجعلها جريمتين محددتين أركانها وجزئاتها.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي مسها الإرهاب والجريمة المنظمة وبهذا تعتبر نقطة نصب فيها هذه العصابات والمنظمات بالأموال غير المشروعة لتمويه وإخفاء مصدرها وبهذا نجد هناك ترابط وثيق بين تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

وبهذا جمع المشرع الجزائري بيتين هاتين الجريمتين، وهنا يتبادر إلينا المشكل التالي:

- ما علاقة غسيل الأموال بتمويل الإرهاب؟

- ما مضمون قانون الوقاية من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؟

■ **الفرع الأول: شكل ومضمون القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:**

إن هذا القانون يندرج في إطار المسعى الدولي والوطني لردع هذه العمليات الضارة باقتصاديات الدول وحرمانها من آليات النمو المشروعة وبالأمن والاستقرار الاجتماعي.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

وتتبين من خلاله قدرة الحكومات على إدارة ومتابعة السياسة المالية والنقدية، احتوى قانون 01-05 الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وبهذا سنتطرق لدراستها شكلا ومضمونا.

ت) من حيث الشكل:

- 5- اعتمد التاريخ الهجري في كل القوانين الواردة فيه والتأشيرات وكذا تواريخ المعاهدات والاتفاقيات ومراسيم التصديق عليها.
- 6- اعتماد المصطلحات القانونية المكرسة في التشريع الساري المفعول والمعمول به في سائر النصوص القانونية.
- 7- صياغة المواد باستقامة في اللغة والموضوع في المعنى.
- 8- توزيع النصوص القانونية في فصول كل فصل يعالج فكرة معينة.

ث) من حيث المضمون:

- 8- التأكيد في المادة الأولى بأن هذا القانون جاء مكملا للأحكام الواردة في قانون العقوبات والمتعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهذا ما يؤكد المشروعية.
- 9- توسيع مجال المشاركة في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية إلى المحاولة في ارتكابها.
- 10- عرف الهيئة المتخصصة في المادة الرابعة حتى يكون بهذه الهيئة السند القانوني لتأسيسها.
- 11- أدرج هذا القانون حكم جديد يقضي بتحديد المعلومات المتعلقة بالتأكد من هوية وعنوان الشخص الطبيعي والمعنوي سنويا وعند كل تغيير.
- 12- نصّ على أن تتأكد البنوك والمؤسسات المالية من تصرفات زبائنها بواسطة الاستعلام بدلا من التحري.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

13- أضاف المؤثرات الفعلية إلى نص المادتين 20 و 21 لكون هذه المؤثرات مصدرا للأموال غير المشروعة.

14- تحديد مبالغ الغرامات وخاصة تلك المترتبة عن البنوك والمؤسسات المالية وعلى الموظفين الذين يخالفون تدابير الوقاية من تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، أو يبلغون عمدا صاحب الأموال أو العمليات موضوع الإخطار بالشبهة (بوجود هذا الإخطار واطلاعه بالمعلومات والنتائج).

■ الفرع الثاني: تقييم محتوى القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب 01-05:

إن هذا القانون يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للبلاد والمحافظة عليها وإن كان أسلوبه ردعي فهو يعالج جريمتين في أتم الخطورة كغيرها من الجرائم المنظمة وعلى الآثار أو الويلات الخطيرة المترتبة على مثل هذه الجرائم في الجزائر خاصة والعالم عامة.

فمنطقيا أوجد هذا القانون وسائل وطرق وأساليب لمكافحة ومحاربة للتقليل من آثار ونتائج هذه الجرائم لكي يتم القضاء عليها نهائيا، وكان هذا القانون وسيلة ناجعة في محاربة هاتين الجريمتين.

بالنظر إلى المحتوى وقيمه نجده احتوى أربعة محاور أساسية:

(5) الوقاية: وذلك بتوطيد الطرق والآليات للوقاية على الأقل من هذه الجرائم المنظمة.

(6) طرق الكشف: يبين لنا كيف يمكن الكشف من خلال هذا القانون إقامة آليات وأجهزة الرقابة للكشف عن هاتين الجريمتين وغيرها من الجرائم الخطيرة.

(7) التعاون الدولي: باعتبار الجريمة المنظمة عابرة للحدود نجدها في كل بلدان العالم وإن كانت تختلف من حيث الخطورة والآثار من بلد لآخر، إلا أنها عمت المجتمع الدولي كله ومن ثم أضحت من الضروري التآزر بين كل الدول من أجل محاربتها والتقليل على الأقل من آثارها.

(8) الأحكام الجزائية: هذه الأحكام ليست بالعقوبات المشددة والغليظة التي تطبق في حال ثبوت هذه الجرائم إذ نجد هذه العقوبات منصوص عليها في قانون العقوبات.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

نجد أن هذا القانون يحتاج إلى الصيانة اللغوية التي تتعلق بالمصطلحات القانونية.

لم يعرق هذا القانون الإرهاب في محتواه رغم أن قانون العقوبات لم يأت بتعريف دقيق للإرهاب بل عرف الأفعال الإرهابية وقدر لها عقوبات.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الفصل الثاني: مكافحة جريمة تمويل الإرهاب

تعتبر مكافحة تمويل الإرهاب الهم الوحيد والشغل الشاغل كل أطراف المجتمع الدولي ويتجلى ذلك في تضافر الجهود وتحديد طرق الوقاية وسن القوانين والاتفاقيات والمعاهدات تصب في الاتجاه وهو القضاء على هذه الجريمة التي انتشرت وتفاقت وأصبحت تهدد سلامة وأمن المجتمع الدولي على جميع مستوياته، ومن بين أطراف المجتمع الدولي نجد المشرع الجزائري الذي ساهم وشارك في هذا التعاون الدولي وبدأ من نطاقه الداخلي وهذا ما تتجلى في ساحته القانونية التي اتخذت منهجين: الأمني والقانوني والوادي الذي يسعى إلى إدماج هؤلاء المجرمين وضمهم إلى المجتمع من جديد.

وهذا ما يتم التطرق إليه في مبحثين:

(1) مكافحة جريمة تمويل الإرهاب على المستوى الدولي.

(2) مكافحة جريمة تمويل الإرهاب في الجزائر وطرق الوقاية منه.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

❖ المبحث الأول: مكافحة جريمة تمويل الإرهاب على المستوى الدولي:

المجهودات الدولية في هذا الصدد نستخلصها في ما جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة المصادق عليها في 15 نوفمبر 1999 والمتعلق بقمع أساليب تمويل الإرهاب والتي يستوجب تبنيها من قبل الدول الأعضاء من أجل تدارك جميع العمليات المالية والحساسة وكذلك المتعاملين مع البنوك، وللمتعاملين الطرفين من أجل مراقبة جميع العمليات المشبوهة، وهذا باتخاذ نظام خاص بفتح الحسابات في حالة ما إذا كان المتعامل غير معروف مع التأكد من حقيقة وجود الشخص المعنوي وضرورة الاحتفاظ بأوراق المتعاملين، وعلى مستوى المؤسسات المالية لمدة 05 سنوات على الأقل سواء بالنسبة للتعامل الداخلي أو الخارجي.

كما يلعب التعاون والتنسيق الدولي دور هام في هذا الإطار وهذا للطابع الدولي للإرهاب وهذا عن طريق الاتفاقات الثنائية والجهوية وكذلك متعددة الأطراف، فالتعاون يكون في المجال القضائي والتقني وكذلك بالنسبة لتبليغ الأموال بغرض تمويل الإرهاب، أيضا يتبادل المعلومات حول حركة المجموعات الإرهابية ونشاطهم والجمعيات الخيرية النشطة في مجال جمع الأموال لفائدة المنظمات الإرهابية.

كما أن تأمين الحدود من أجل منع عمليات التهريب وبالتالي سد المنافذ أمام استغلال تلك الأموال من قبل الجماعات الإرهابية.

نضيف بأن التعاون الدولي يكون في إطار تبادل المعلومات والتنسيق في المجال التشريعي والقضائي مع الاهتمام بالأساليب الجديدة والتقنيات الحديثة في مجال التحقيق الجنائي بهدف تنمية القدرات الفكرية والعلمية للعاملين في هذا المجال مع تحديد تحركات عناصر الجماعات الإرهابية.

تعزيز أساليب إجراء البحوث والدراسات حول طابع المنظمات النشطة في مجال تمويل للإرهاب بغرض إيجاد السبل الوقائية والقمعية الكفيلة لمواجهتها.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

إنشاء آليا رصد تهدف إلى متابعة الدعم المالي الذي توفره عصابات الإجرام المنظم للجماعات الإرهابية بما في ذلك الأسلحة والذخائر والمتفجرات والوثائق المزورة وكذلك تهريب العناصر الإرهابية عبر الحدود أو توفير لهم أماكن للاختفاء.

• **المطلب الأول: تشدد المجتمع الدولي في محاربة تمويل الإرهاب:**

من الطبيعي أن تنعكس أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المصرفي والدولي والمالي حيث تشكل المصارف والمؤسسات المالية إحدى ساحات الحرب الساخنة على تمويل الإرهاب، لذا قررت FATF بعد اجتماع غير عادي لها في واشنطن آخر سبتمبر من عام 2001، التوجه نحو مكافحة تمويل الإرهاب عملا بقراري مجلس الأمن 1373 و 1333 المؤرخين في 2001/09/28 وذلك لحرمان المشتبه في قيامهم بأعمال إرهابية من تسخير أدوات النظام المصرفي الدولي لتحقيق أغراضهم، فجاءت تدابيرها الأخيرة لتتشد من ضوابط هذا النظام العالمي وقيوده بشأن انتقال الأموال بين الدول سواء عبر المصارف بذاتها أو المصارف المراسلة أو عبر التحويلات الالكترونية وذلك من خلال حرصها الشديد على تناول كل التفاصيل الدقيقة تفاديا لانتساب الأموال المشبوهة في الاقنية المالية والمصرفية الشرعية.

كما انطوت هذه التدابير الجديدة على التلويح بقوة باتخاذ إجراءات عقابية ضد الحكومات غير المتعاونة في هذا المضمار، بحيث تبدأ من التدقيق في كل التحويلات المالية الواردة على البلد محل العقاب من المصارف خاصة الأمريكية والأوروبية بما فيه المنظمات حتى الاجتماعية والخيرية منها وكذلك المصارف المراسلة والتحقق من المستفيدين فعلا من الحسابات والاطلاع أيضا على لوائح المؤسسات غير المصرفية لتنتهي إلى حصر تعامل مصارف المجتمع¹ الدولي ومؤسساته المالية مع مصارف البلد المعني ومؤسساتها المالية.

وبناء عليه عمدت (FATF) في اجتماعها بواشنطن توسعة اختصاصاتها التي كانت مقتصرة على مكافحة تمويل الإرهاب بما فيها تبييض الأموال، كما ينتج عنه تمويل الأعمال

¹ الدكتور. أحمد سفر، المرجع السابق، ص 122.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الإرهابية بمفهوم القوانين الجزائرية الداخلية للدول المعنية لتركز جهودها وخبراتها حاليا سعيًا وراء مكافحة تمويل الإرهاب بفهوم قراري مجلس الأمن المذكورين أعلاه ولا سيما القرار 1373 مع التشديد على أن الفارق بين الحالتين يتجلى في أنه من الممكن في توصياتها الأخيرة في واشنطن أن تدمج بين معاييرها الخمسة والعشرين المشار إليها، ومن بين حيثيات القرار 1373 الخاص بمكافحة تمويل الإرهاب وصولاً إلى اعتمادها معايير عالمية جديدة بهذا الشأن تؤدي في ما تؤدي إلى تجميد الأرصدة والحسابات ذات الصلة بالأعمال المشبوهة.¹

■ الفرع الأول: الاتفاقية الدولية في مكافحة جريمة تمويل الإرهاب:

لما رأت الدول تزايد النشاطات الإرهابية واتساعها عبر العالم حاولت اتخاذ تدابير وقائية جديدة تتمثل في محاولة قطع دابر الإرهابيين وذلك من خلال قطع الأموال عليهم ومراقبة تجميد أرصدهم المالية، لذلك اتجهت هذه الدول إلى عقد اتفاقيات من شأنها منع تمويل الإرهاب²، واقتناعاً منها بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي واتخاذ تدابير فعالة لمنع تمويل الإرهاب الذي يشكل مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي بأسره، بالنظر إلى أن عدد وخطورة أعمال الإرهاب يتوقفان على التمويل حيث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب في 9 ديسمبر 1999.

وتطبيق الاتفاقية بحق كل شخص يقوم بتمويل الإرهاب ولا تطبق الاتفاقية على غرار اتفاقية منع الهجمات الإرهابية بالقتال إذا لم يكن هناك عنصر دولي في الأفعال المرتكبة، وتتخذ كل دولة طرف التدابير المناسبة لتحديد أو كشف أو تجميد أو حجز الأموال المستخدمة أو المخصصة لارتكاب هذه الأفعال. كما تلتزم باتخاذ التدابير اللازمة لتقرير اختصاصها القضائي على هذه الأفعال وعلى اعتبارها جرائم جنائية بموجب قانونها الداخلي وتنزل بها العقوبة المناسبة. وتنص الاتفاقية على مبدأ التسليم أو المحاكمة.

وتقتضي الإشارة إلى أن الاتفاقيات الاثنتين عشرة (12) الموقعة في إطار الأمم المتحدة لم تحدد العقوبات المطبقة على الجرائم التي تنص عليها، واكتفت بالنص على واجب الأطراف

¹ الدكتور احمد سفر المرجع السابق، ص 81.

² عمارة عمارة: الملتقى الوطني الثالث حول جريمة المنظمة وسياسة مكافحتها في الجزائر، عنوان المداخلة: التدابير الوقائية والجزائية من جريمة تبييض وتمويل الإرهاب، جامعة مسيلة، 2007-2008، ص 8.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

باتخاذ ما يلزم من التدابير لإنزال "عقوبات مناسبة" تأخذ في الاعتبار الطابع الخطير لهذه الجرائم حسب المادة الرابعة (فقرة ب) من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والمادة الرابعة (فقرة ب) من الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والمادة الرابعة (فقرة ب) من الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن... الخ.¹

■ الفرع الثاني: قرارات مجلس الأمن وقرارات اللجنة الدولية في مكافحة تمويل الإرهاب:

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهاب فصدر على إثرها قرار لمجلس الأمن يقضي بإدانة الهجمات الإرهابية ومنع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية وتحريمها، وتجميد أموال الأشخاص الذين يقومون بنشاطات إرهابية وعدم تقديم كافة أنواع الدعم لهم، كما أقر مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة.

تبادل المعلومات العلمية المتعلقة بتحريك الإرهابيين و قمع كل أشكال الجريمة المنظمة وجرائم المخدرات وتبييض الأموال والتجارة غير المشروعة بالأسلحة والمواد النووية والكيميائية وغيرها وإنشاء لجنة خاصة من جميع أعضاء مجلس الأمن لمراقبة تنفيذ ذلك، إلى جانب ذلك أعلن صندوق النقد الدولي في 2001/11/17 عن تبني قرار مجلس الأمن كما أن لجنة العمل الدولية أصدرت وثبت في 2001/10/31 ما يعرف بالتوصيات الثمانية الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب والتي تستهدف منح الحكومات سلطات قوية لتجميد الحسابات المشبوهة والإفصاح عنها ولو تقاعست أية دولة في الانصياع لهذه التوصيات وعدم تنفيذها بدقة فإنها تعرض البنوك والعاملين فيها الاستبعاد من السوق العالمية.

ومن أهم قرارات مجلس الأمن القرار 1737 وجاء فيه: إن مجلس الأمن يسلم بضرورة إكمال التعاون الدولي بتدابير إضافية تتخذها الدول لمنع ووقف تمويل أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها في أراضيها بجميع الوسائل القانونية.

وهناك قرارات الجمعية العامة:

¹ الدكتور دوللي حمد: المرجع السابق، ص 86-87.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

✓ القرار 51/210 المؤرخ في 1996/12/17 الذي طالب جميع الدول اتخاذ خطوات لمنع تمويل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وغيرها من القرارات الأخرى كالقرار 60/288 المؤرخ في 2006/11/20 وينص: « على تحديد الأنشطة الإرهابية وتجميد ومصادرة الأموال الموجهة إليها، وكذلك تقاسم الأموال المصادرة مع دول أخرى حسب الحالة وعدم اعتبار الأسرار المصرفية مبررا كافيا للامتناع عن التعاون ».

وأبرز خطوات مجلس الأمن في مكافحة تمويل الإرهاب:

- اعتبار تمويل الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون.
- الولاية القضائية.
- مصادرة أموال المجرمين.
- تسليم المجرمين وملاحقتهم.
- تقديم المساعدة القانونية وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء.

■ الفرع الثالث: التوصيات الثمانية لمكافحة جريمة تمويل الإرهاب (FATF):

أقدمت مجموعة العمل المالي الدولي * FATF في اجتماعها غير عادي في واشنطن في أكتوبر بعد أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 على وضع ثماني توصيات جديدة حول التعامل مع قضايا تمويل الأنشطة الإرهابية لتضاف للتوصيات السابقة ووضع إرشادات وقواعد تفصيلية حولها في شهر مارس 2002، كذلك تم إصدار إرشادات أخرى للمؤسسات المالية والمصرفية حول متطلبات وإجراءات الكشف عن عمليات تمويل الإرهاب، وذلك خلال شهر أبريل 2002، وتدور هذه التوصيات الثمانية حول أهمية المصادقة¹ على القوانين والقرارات الدولية وتحريم عمليات تمويل الإرهاب كما هو الحال في عمليات غسل الأموال وحجز وتجميد الأموال والممتلكات المرتبطة بها، كما نشير إلى متطلبات التعاون الدولي وتبادل

* FATF اللجنة الدولية لمكافحة الإرهاب

¹ الدكتور أحمد سفر، المرجع السابق، ص 122.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

المعلومات ومراقبة التحويلات ونواحي الإخبار عن الحالات المشبوهة، بالإضافة إلى مراجعة الأحكام والتشريعات المتعلقة بتمويل المنظمات الخيرية وأنشطتها.

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن هذه التوصيات الأخيرة مع التوصيات السابقة شكلت الإطار الأساسي لكشف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوقعها قبل حصولها وضبطها علما بأن التوصيات الثماني جاءت كما يلي:

○ أولا: إقرار وتطبيق قرارات الأمم المتحدة:

يفرض على كل بلد الأخذ بالمعايير الفورية لتطبيقها وتنفيذ كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1999 الخاصة بالعمل على التمويل الإرهابي ولاسيما منها قرار مجلس الأمن الدولي 1373 بتاريخ 2001/09/28.

○ ثانيا: تجريم أموال الإرهاب وتبييض الأموال الداخلية في إطار الأنشطة والمجموعات الإرهابية:

على كل دولة تجريم جزائي للتمويل الإرهابي والأنشطة الإرهابية والمنظمات الإرهابية على أن تبادر الدول إلى وضع هذه الجرم الجزائي ضمن إطار عمليات غسيل الأموال الملوثة.

○ ثالثا: تجميد أموال الإرهابيين وحجزها:

على كل دولة تلجأ إلى معايير تجمد غير محددة موجودات الإرهابيين وأرصدة حساباتهم وتحويلاتهم وممتلكاتهم وحجزها سواء تعلقت بأفراد أو بمنظمات وذلك تطبيقا لقرارات مجلس الأمن الهادفة إلى مكافحة تمويل النشاطات الإرهابية.

كما أن عليها اعتماد هذه المعايير وإدخالها في تشريعاتها وتطبيقها بشكل يسمح للسلطات المحلية اتخاذ قرارات يحجز الأصول المستخدمة في تمويل الإرهاب والنشاطات والمنظمات الإرهابية.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

○ رابعا: التصريح عن التحويلات المالية المشبوهة المرتبطة بالإرهاب:

عند اشتباه المؤسسات المصرفية أو المؤسسات المالية الأخرى بأي تحويلات مالية مشكوك فيها ومتصلة بعمليات غسل الأموال أو بتحويلات لأصول مالية مرتبطة أو متعلقة أو مستخدمة في تمويل الإرهاب عليها.

○ خامسا: التعاون الدولي:

على كل دولة أن تتعاون مع الدول الأخرى وفق معاهدات أو اتفاقات أو أي آليات أخرى في مجال التنسيق القضائي أو تبادل المعلومات والمساعدة القصوى في إطار التحقيقات والأبحاث أو التدابير الجزائية أو المدنية أو الحكومية ذات الصلة بتمويل الأنشطة والمنظمات الإرهابية والدول اتخاذ كل الإجراءات الممكنة كي لا تكون ملجأ للأفراد الملاحقة بتمويل الإرهاب والنشاطات والمنظمات الإرهابية وعليها أن تطبق قدر الإمكان التدابير التي تخولها تسليم هؤلاء الأفراد.

○ سادسا: تبادل استعادة الأموال:

على كل دولة اتخاذ إجراءات كفيلة بأن تطبق على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بمن فيهم العملاء الذين يؤلفون منظومة أو شبكة مجمل توصيات "غافي" المطبقة في المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، كما أن عليها التأكد من أن الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يشكلون هذه المنظومة فيير القانونية سيلاحقون بتهم حكومية أو مدنية أو جزائية.

○ سابعا: التحول الإلكتروني:

على الدول اتخاذ إجراءات تعرض على المؤسسات المالية وتتضمن طرق استرجاع الأموال وإدراج معلومات صحيحة ومفيدة عن أصحاب أوامر التحويلات (اسم، العنوان، رقم حساب...) لما فيها تحويلات الأموال وإرسال الرسائل المتعلقة بها على أن ترفق المعلومات بالتحويلات أو الرسائل الخاصة بها طيلة مراحل الدفع.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

كما أن عليها اتخاذ إجراءات تلزم المؤسسات المالية تطبيق رقابة عميقة، ومن تم الملاحقة لكشف النشاطات المشبوهة للتحويلات المالية غير المرفقة بمعلومات كاملة عن صاحب أمر التحويل.

○ ثامنا: الجمعيات الخيرية التي لا تبغى الربح:

يتعين على الدول أن تعيد النظر في قوانينها وتنظيماتها المتعلقة بالهيئات والجمعيات (المؤسسات) التي يمكن استخدامها في تمويل الإرهاب.

كما أن عليها التأكد من أن المنظمات التي لا تبغ الربح لن تستخدم من المنظمات الإرهابية التي تقدم ذاتها بصفة كيانات (مؤسسة شرعية) من أجل استغلال الكيانات (المؤسسات) الشرعية كوسائل لتمويل الإرهاب بما فيها تجنب معايير تجميد الأصول لإخفاء أو استغلال توجهات مخالفة للقانون لأصول مختارة بمعايير شرعية من أجل تمويل المنظمات الإرهابية.

● **المطلب الثاني: دور التشريعات العربية في التصدي لجريمة تمويل الإرهاب:**

تصدر اهتمامات المجتمع العربي اليوم مجموعة من القضايا المحورية مثل المبادرات الدولية والإقليمية الجديدة لمكافحة غسل الأموال والمتطلبات الحديثة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات لمكافحة الفعالة وأعمال التحقق من تطبيقاتها وإيجاد كيفية غسل الأموال وتمويل الإرهاب من منظور المصارف الإسلامية وأهمية تعاون القطاع الخاص والعام في مكافحة تمويل الإرهاب من خلال:

(1) أهمية توافر الالتزام الواضح والقوي من قبل السلطات النقدية والمصرفية والمصارف بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية.

(2) أهمية إدخال أفضل الممارسات في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب إلى المصارف مع التركيز على الأشخاص الممولين للإرهاب.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

(3) أهمية استعمال الحركة العالمية المتنامية للإيداعات المالية وإدخال التكنولوجيا المتقدمة إلى الخدمات المالية لمنع استخدام المجرمين الماليين لها في عملياتهم غير المشروعة والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات المتطورة في محاربة تمويل الإرهاب.

(4) أهمية الاختيار المناسب لمسؤولي مكافحة تمويل الإرهاب بحيث يكونون متخصصين في هذا المجال وأيضا الاختيار المناسب لأدوات المكافحة بحيث تكون أكثر كفاءة وفعالية في كشف ومنع العمليات المشبوهة.¹

■ الفرع الأول: الاتفاقية العربية لقمع جريمة تمويل الإرهاب:

قامت التعاونية العربية وذلك بالاتفاق بين الدول الأعضاء على التعاون فيما بينها في مجال الأمن العام لمكافحة الإرهاب من خلال ما يسمى "بالإستراتيجية المضادة للإرهاب"، فلا يكون التعامل مع الإرهاب على أنه فرد واحد وإنما يتعين النظر إليه باعتباره عضوا في جماعة منظمة تتبع في ارتكاب جرائمها للعملية الإرهابية والمشغولة بتدبير مواردها المالية وتحديد أهدافها والنفوذ السياسي اللازم لها.

ومن ثم قام التعاون العربي في هذا المجال أي لقمع الإرهاب على أسس ثلاثة: وأول أساس لجأت إليه وذلك لدرجة خطورة جريمة تمويل الإرهاب على الصعيد العربي بصفة خاصة وعلى الصعيد الدولي بصفة عامة، حيث تعهدت الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية والحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية.²

■ الفرع الثاني: مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في منظور المصارف الإسلامية:

¹ الدكتور أحمد سفر، المرجع السابق، ص 222-223.

² الدكتور أحمد سفر المرجع السابق، ص 81.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

اكتسبت المصارف الإسلامية في وقت الهجمة العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر صيغة هي بعيدة كل البعد عنها وهي تمويل الإرهاب باعتبار أنها تسمى مصارف إسلامية.

لكن الادعاء بأن المصارف الإسلامية تمول الإرهاب وتبييض الأموال هو ادعاء يفتقر إلى الحجة والبرهان لأنها تتعاطى مع الزبائن على طريقتين:

أولهما المعاملات المصرفية العادية والمتمثلة في الحسابات الجارية والاعتمادات وبطاقات الوفاء وغيرها التي يطبق عليها نفس إجراءات المصارف التجارية من حيث التزامها بقرارات هيئة مكافحة تبييض الأموال من مختلف الزوايا من الإفصاح عن مصدر الأموال المودعة لـ CTS أو تعبئة نموذج أعرف عميلك لـ KYC وإخطار الهيئة عن أي حركة غير عادية في حسابات الزبائن من إيداعات نقدية أو تحاويل مصرفية غير متوقعة.

أما فيما يعود أدوات الاستثمار الإسلامية فالمصرف يأخذ دور هيئة مكافحة تبييض الأموال بامتياز حيث أنه مجبر على ذلك لكونه الشريك والمضارب والممول والتاجر حسب ما يلي:

- **المرابحة:** يقوم البنك بتزويد العميل ببضائع حسب الطلب ويقوم العميل بالتالي بتسديد ثمنها بمقتضاها دفعات محددة حسب الاتفاق بموجب سندات موقعة منه.
- **المضاربة:** يقوم المصرف بتزويد العميل بالرأسمال المطلوب حسب الدراسة المقدمة للمشروع بحيث تكون التدفقات النقدية واضحة ومراقبة من قبل البنك.
- **المشاركة بنوعيتها (متناقصة، مستمرة):** هناك تدخل مستمر أسبوعي أو شهري أو فصلي من البنك في حسابات هذه الشركة بحيث تكون حركة الحسابات والتدفقات النقدية مدروسة ومراقبة بفعالية.
- **الإيجار التملكي:** إن أي حركة غير اعتيادية في الحسابات الناتجة عن طرق الاستثمار المذكورة آنفا تكون سهلة المراقبة والكشف هذا في ما عني بتبييض الأموال.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

أما في عمليات تمويل الإرهاب فعلى الرغم من أن المتهمين بالعمليات الإرهابية هم غالبا من المسلمين، إلا أن التحقيقات أثبتت أن كل عملياتهم المصرفية كانت تتم عبر مصارف عربية وتجارية بحثة فكون الشخص الذي قام بعملية إرهابية.

❖ المبحث الثاني: مكافحة جريمة تمويل الإرهاب في الجزائر والوقاية منه:

بالنسبة للمشرع الجزائري فقد اتخذ سلسلة من الإجراءات التشريعية والإدارية لمواجهة تمويل الإرهاب بالنسبة للمجال التشريعي فقد نصت المادة 87 مكرر 07 من مرسوم 11/95 بتاريخ 1995/02/25 من قانون العقوبات على عقوبة من 10 إلى 20 سنة سجن، وبغرامة مالية من 500 ألف إلى 100 ألف دج¹، كل من يحوز على أسلحة ممنوعة أو ذخائر يستولي عليها أو يحملها أو يتاجر فيها أو يستوردها أو يصدرها أو يصنعها أو يصلحها أو يستعملها دون رخصة من السلطة المختصة، وتصل العقوبة إلى الإعدام عندما يتعلق الأمر بمواد متفجرة أو أية مادة تدخل في تركيبها أو صناعتها.

بينما السحب من 5 سنوات إلى عشر سنوات سجن كل من يبيع علم أسلحة بيضاء أو يشتريها أو يوزعها أو يستوردها أو يصنعها لإغراض مخالفة للقانون.

والجزائر من بين الدول التي عانت من ويلات الإرهاب وشتى أنواع الجريمة المنظمة وبذلت قصار جهودها في التصدي لهذه الجرائم التي هي خطيرة على الوطن وعلى المستوى الدولي.

ومن بين ما قامت به الجزائر أو بالأحرى المشرع الجزائري التصدي إلى تمويل الإرهاب إصدار القانون مكافحة تمويل الإرهاب وطرق الوقاية منه²، المؤرخ في 25 فبراير 2005.

¹ انظر قانون العقوبات المعدل والمتمم، المادة 87 مكرر 7.
² انظر القانون المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب 01/05، 25 فبراير 2005.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

● المطلب الأول: طرق مكافحة تمويل الإرهاب في الجزائر:

قامت الجزائر بالتصدي ومكافحة تمويل الإرهاب باتخاذ سلسلة من الإجراءات وكان أهمها التعاون الدولي والمشاركة والمصادقة على جميع الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى مكافحة تمويل الإرهاب.

– الحيلة بتعزيز القوات الدفاعية والأمنية وهذا ما يسمى بالتدابير الأمنية.

– إعداد ترسانة تشريعية تهدف إلى التشدد في معاملة الأشخاص القائمون بالتمويل أو الدعم لأي نشاط إرهابي.

– تشديد العقوبات والجزاءات.

أما على المستوى الإداري فإن الجزائر اتخذت سلسلة من الإجراءات الإدارية لضبط حركة الأموال الآتية إلى الجزائر أو إلى الخارج فالتعامل الدولي الجزائري يحمل عملية المراقبة على مستوى المصارف، ففي حالة ما إذا تبين أن الأمر يتعلق بتمويل جماعة إرهابية فيمتنع التحقيق القضائي ويتم اتخاذ الحجز التحفظي والمصادرة وهذا تماشيا مع الإجراءات التحفظية المنصوص عليها في قانون العقوبات.

● المطلب الثاني: دور البنوك في الوقاية ومكافحة جريمة تمويل الإرهاب:

إذا كانت جريمة تمويل الإرهاب تعتبر جريمة في حد ذاتها إلا أنها قد تستند على جريمة سابقة كجريمة تبييض الأموال باعتبارها الجريمة الأكثر صلة بها، فإنه يجب تكثيف الجهود لقطع الصلة بين الجرمين وبالتالي التصدي للإرهاب وقمعه، وفي هذا المجال أصدرت تشريعات نصوص تجريرية لهذه الجريمة الرادعة بغرض الوقاية من وقوعها، وكذا بث الخوف وروح المسؤولية لدى من يحاول الإقدام عليها، كما أوجدت التشريعات مجموعة من الآليات للوقاية من هذه الجريمة سواء على المستوى الدولي أو الوطني وذلك من خلال القانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بالرجوع إلى هذا القانون نجده فرض على بعض الفئات مجموعة من الالتزامات سواء على بعض الأشخاص أو المؤسسات البنكية، وهذا الالتزام نص عليه القانون المصري رقم 80 سنة 2002.

وتتمثل هذه الالتزامات في:

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

▪ الفرع الأول: الرقابة ومعرفة الزبائن:

حيث نصت المادة السادسة من قانون 01/05 على فرض الرقابة من طرف بنك الجزائر والمؤسسات المالية وبريد الجزائر، على الزبائن والعمليات التي يقومون بها وذلك من خلال:

- يتم الدفع بوسائل الدفع والقنوات البنكية والمالية يفوق المبلغ 500.000 دج.¹

ويقوم دور البنوك كذلك من معرفة هوية الزبائن قبل فتح حساب أو دفتر أو حفظ سندات أو قيم إيصالات أو تأجير صندوق أو ربط أية علاقة عمل أخرى.

ويتم التأكد من هوية الشخص المعنوي بتقديم قانونه الأساسي كما أوجب القانون الاحتفاظ بالوثائق وهذا ما نصت عليه المادة 07 من قانون 01/05 وبالتالي يفهم من نص المادة أنه لا يجوز للمؤسسات المالية فتح حسابات أو ربط ودائع أو قبول أموال أو ودائع مجهولة أو بأسماء صورية أو وهمية، ونجد هذه الصور نص عليها المشرع المصري في المادة 2/8 من القانون رقم 2002/80، ويتطلب القانون الاحتفاظ بالوثائق المتعلقة بالعملاء لمدة خمس سنوات وهذا ما نص عليه المشرع المصري أيضا.

▪ الفرع الثاني: الإخطار بالشبهة:

حدد قانون 01/05 بعض الفئات التي تقوم بواجب الإخطار بالشبهة وهي حسب نص المادة 19 من نفس القانون:

- البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية كبريد الجزائر والمؤسسات المالية المشابهة الأخرى وشركات التأمين ومكاتب الصرف والتعاضديات والرهنانات والألعاب والكازينوهات.

- كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم في إطار مهنته بالاستشارة أو بإجراء عمليات إيداع أو مبادلات أو توظيفات أو تحويلات أو أية حركة لرؤوس الأموال لاسيما على مستوى المهن الحرة المنظمة خصوصا مهن المحامين والموثقين وأعوان الصرف والوسطاء في

¹ حدد بالمرسوم التنفيذي رقم 442/05 المؤرخ في 2002/04/07 المتعلق بمصالح الضرائب والجمارك

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

عمليات البورصة والأعوان العقاريين ومؤسسات الفوترة وكذا تجارة الأحجار الكريمة، والمعادن الثمينة والأشياء الأثرية والتحف الفنية.

ويتم إرسال الإخطار بالشبهة إلى خلية معالجة المعلومات المالية¹، ويجب على الأشخاص المذكورين في المادة 19 إبلاغ الهيئة المتخصصة بكل عملية تتعلق بأموال يشتبه أنها متحصلة من جناية أو جنحة لاسيما الجريمة المنظمة أو المتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية أو التي تكون موجهة لتمويل الإرهاب وهذا حسب نص المادة 20 من قانون 01/05.

كما أوجبت المادة 21 من نفس القانون على مصالح الضرائب والجمارك أن ترسل تقريرا سريا بصفة عاجلة إلى الهيئة المتخصصة خلال قيامها بمهامها الخاصة بالتحقيق والمراقبة عند الاشتباه في مصدر الأموال.

■ الفرع الثالث: حكم السر المهني:

نصت المادة 22 من قانون 01/05 على عدم الاعتداء بالسر المهني أو السر البنكي في مواجهة الهيئة المتخصصة.

غير أن تطبيق هذه المادة يثير بعض المخاطر على السر المصرفي الذي عادة ما يكون على علاقة طردية مع زيادة العملاء وبالتالي الأموال التي يتلقاها المصرف، فكلما كانت هذه السرية قوية وبشكل حازم كلما زاد عدد العملاء وبالتالي كثرة الأموال التي يجنيها البنك والعكس صحيح.

غير أن المشرع أحاط الذي يقوم بانتهاك السر البنكي إلى الهيئة المتخصصة بإعفائه من أي متابعة إذا كان حسن النية أو قاموا بالإخطارات المنصوص عليها في القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهذا ما نصت عليه المادة 23، إلا أن الإشكال يطرح في حالة الإخطار بالشبهة وتكون التهمة غير ثابتة في حث العميل فهل يحق مساءلة من أخطر بالشبهة أو متابعة البنك من كرف العميل؟.

¹ أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 127/02 المؤرخ في 2002/04/07 والذي تم بموجبه انشاء خلية الاستعلام المالي.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

إذ يبدو من نص المادة السابقة أن المتابعة سواء كانت من السلطات أو العميل لا تتخذ في الأحوال التي نصت عليها المادة، ونلاحظ أن هذه الحالة تتطابق مع ما أقره المشرع الكويتي في المادة الثالثة من القانون رقم 35 سنة 2002.¹

● **المطلب الثالث: التدابير الجزائية من جريمة تمويل الإرهاب:**

لقد تباينت التشريعات في مدى تحديد الجزء الخاص بمرتكب جريمة تمويل الإرهاب ولقد كان المشرع الجزائري حريص على تقديم الجزء الشديد لهذه الجريمة قصد تحقيق الردع، كما أحاطت هذه الجريمة بإجراءات خاصة تختلف عن الجرائم العادية خاصة في مرحلة التحقيق ومدى تجاوز الاختصاص.

ولقد عبر قانون 01/05 على بعض الجوانب الإجرائية لمكافحة هذه الجريمة.

■ **الفرع الأول: الجوانب الإجرائية في القانون الجزائري:**

لقد حثَّ القانون 01/05 على التعاون القضائي بين الجزائر والدول الأجنبية، وهذا حسب نص المادة 29 و30 من نفس القانون، ويتضمن التعاون القضائي طلبات التحقيق والإنابة القضائية الدولية وتسليم الأشخاص المطلوبين طبقاً للقانون، وكذا البحث وحجر العائدات المتحصلة من تبييض الموال وتلك الموجهة إلى تمويل الإرهاب، قصد مصادرتها دون الإخلال بحقوق غير حسن النية.

ومن حيث تقادم الجريمة الجزائية² على أن الدعوى العمومية لا تنقضي بالتقادم في الجنايات والجنح الموصوفة بأفعال إرهابية والتخريبية، وتلك المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود أو وطنية أو الرشوة أو اختلاس أموال عمومية.

وبالنسبة لاختصاص الضبطية القضائية فإن القانون مد اختصاصهم إلى كامل التراب الوطني دون مراعاة الاختصاص العادي في بعض الجرائم ومنها جريمة تبييض الأموال

¹ عمارة عمارة: المرجع السابق، ص 6.

² انظر القانون 14/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

وتمويل الإرهاب وهذا حسب نص المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية¹، وتوسيع الاختصاص يرجع إلى خطورة هذه الجرائم وكذا ضرورة ملاحقة المجرمين.

كما أجاز القانون توسيع الاختصاص لوكيل الجمهورية في الجرائم السابقة حسب نص المادة 37 من قانون الإجراءات الجزائية لقانون رقم 14/04 ونفس الحكم بالنسبة لقاضي التحقيق وفق المادة 40 من قانون الإجراءات الجزائية.

كما أضاف المشرع إجراءات جديدة تتعلق بهذه الجريمة وهي:

أ- اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور: اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور:

والتي نصت عليها المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية، والتي تتم باعتراض المراسلات بكل أنواعها ووضع الترتيبات اللازمة لذلك دون موافقة المعنيين وتتم العملية في أماكن خاصة كما تتم بالدخول إلى المحلات وبغير علم أو رضى الأشخاص وخارج المواقيت المحددة في المدة 47 من قانون الإجراءات الجزائية غير أن هذه العمليات تتم بإذن مكتوب من السلطات المختصة دون المساس بالسرا المهنية حسب المادة 65 مكرر 6 و 56 مكرر 7 من قانون 22/06 وتنتهي العملية بتحرير محضر حسب المادة 65 مكرر 9 من نفس القانون.

ب- التسرب:

وهي العملية المضافة إلى الفصل الخامس من قانون الإجراءات الجزائية، وتتمثل هذه العملية بمراقبة الأشخاص المشتبهة في ارتكابهم جناية أو جنحة بإيهامهم أنه فاعل معهم أو شريك أو خائن²، غير أن الملاحظ لهذه الإجراءات يجدها تتنافى مع قرينة البراءة وكذا تعد انتهاكا لها الخصوصية الذي تحميه القوانين العقابية خاصة.

¹ انظر القانون 122/06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006.

² راجع المواد من 65 مكرر 11 إلى 65 مكرر 18 من قانون 22/06. إجراءات جزائية

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

■ الفرع الثاني: العقوبة المقررة لمرتبلي جريمة تمويل الإرهاب:

لقد فرق المشرع الجزائري بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي لتسليط العقوبة المقررة والمناسبة لكليهما وفق قانون العقوبات الجزائري، وتتمثل العقوبة المقررة للشخص الطبيعي في ثلاثة صور: عقوبة أصلية، عقوبة تكميلية ومصادرة الممتلكات. وتتمثل العقوبة المقررة للشخص المعنوي كذلك في ثلاثة صور: غرامة مالية، المصادرة وعقوبات أخرى تكميلية.

أ- العقوبة المقررة للشخص الطبيعي:

1- العقوبة الأصلية:

نصت المادة 389 مكرر 1 من قانون العقوبات على عقوبة الحبس من 5 إلى 10 سنوات والغرامة من 1000.000 إلى 3000.000 دج كما شدد من العقوبة في حالة توافر بعض الظروف كالاعتداء، استعمال التسهيلات التي يوفرها نشاط مهين، ارتكاب الجريمة في إطار جماعة إجرامية، وهذا ما نصت عليه المادة 389 مكرر 2 وأقرت العقوبة التالية الحبس من 10 إلى 20 سنة وغرامة من 4000.000 إلى 8000.000 دج، كما عاقب المشرع على المحاولة لارتكاب هذه الجريمة بالعقوبة المقررة للجريمة التامة حسب المادة 289 مكرر 3 وفي هذا المجال نلاحظ أن المشرع الجزائري قد شدد من قدر العقوبة بعكس بعض التشريعات العربية التي جعلت الحد الأقصى لا يتجاوز سبع سنوات حبس.

2- العقوبة التكميلية:

يمكن حسب نص المادة 389 مكرر 5 الحكم بعقوبة تكميلية أو أكثر من العقوبات المقررة في المادة التاسعة من قانون العقوبات، أما إذا كان الجاني أجنبيا يجوز الحكم عليه حسب نص المادة 389 مكرر بالمنع من الإقامة على أليم الوطني بصفة نهائية أو لمدة عشر سنوات على الأكثر.

3- المصادرة:

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

بحيث نصت المادة 289 مكرر 4* على الحكم بمصادرة الممتلكات موضوع الجريمة بما فيها العائدات والفوائد في أي يد كانت، إلا إذا أثبت صاحبها أنه يحوزها بسند شرعي وحسن نية كما يمكن مصادرة هذه الممتلكات حتى ولو بقي الجاني مجهولا.

أما إذا اندمجت هذه العائدات مع أموال شرعية فإن مصادرة الأموال لا يمكن أن تكون إلا بمقدار هذه العائدات، وتسري المصادرة على كل الوسائل والمعدات المستعملة في ارتكاب هذه الجريمة وإذا تعذر تقديم أو حجز الممتلكات محل المصادرة تقضي الجهة القضائية المختصة بعقوبة مالية تساوي قيمة هذه الممتلكات.

وما يلاحظ على نص المادة 389 مكرر 4 أنها نصت بأنه تحكم الجهة القضائية المختصة بمصادرة الأملاك موضوع الجريمة، غير أن التساؤل المطروح هل هذه المصادرة جوازية أو على سبيل الإلزام؟ والراجح هو الرأي الأخير لأنه لا يعقل الحكم بعقوبة وترك هذه الأموال القذرة تحت يد الجاني، وهذا ما يتوافق مع نص الفقرة الأخيرة من نفس المادة التي تفيد الوجوب.

ب- العقوبة المقررة للشخص المعنوي:

نصت على العقوبات المقررة للشخص المعنوي المادة 389 مكرر 7* وهي على النحو التالي:

1- الغرامة:

بحيث يعاقب الشخص المعنوي الذي يرتكب هذه الجرائم بالغرامة التي لا يمكن أن تقل عن 04 مرات الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها في المادتين 389 مكرر 1 و 389 مكرر 2 من قانون العقوبات التي لا يجوز أن تتجاوز الغرامة 05 مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة جزاء للشخص المعنوي، وهنا القاضي مقيد بالنص لا يجوز له تخفيض هذه العقوبة.

* أنظر المادة 389 مكرر 4 من قانون العقوبات.

* أنظر المادة 389 مكرر 7 من قانون العقوبات.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

2- المصادرة:

نصت عليها المادة 389 مكرر 7 وتمثل في مصادرة الممتلكات والعائدات وكذا الوسائل التي استعملت في ارتكاب هذه الجريمة وفي حالة تعذر ذلك تحكم الجهة القضائية إلزامه مثل تلك المقررة للشخص الطبيعي لذا كان على المشرع أن يؤكد ذلك بلفظ "يجب" ولا يترك الأمر غامضا.

3- العقوبات الأخرى:

نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة 389 مكرر 7 والمتمثلة في إمكانية الحكم بـ:

- المنع من مزاولة نشاط مهني أو اجتماعي لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

- حل الشخص المعنوي.

والملاحظ أن هذه العقوبات شديدة لكن يجب الالتزام بها والعمل على تطبيقها لقمع جريمة تمويل الإرهاب.

حكم الإعفاء من العقاب في قانون تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

جاء قانون تبييض الأموال وتمويل الإرهاب مشددا في أحكامه العقابية لدرجة أنه لم ينص على أي حالة للإعفاء من العقاب، وهذا عكس التشريعات الأخرى منها ما نصت عليه المادة 17 من القانون المصري رقم 80 سنة 2002 بقولها: «يعفى من العقوبات الأصلية المقررة في المادة 14 من هذا القانون كل من بادر من الجناة بالإبلاغ الوحده أو أي من السلطات المختصة بالجريمة قبل العمل بها إذا حصل الإبلاغ بعد العلم بالجريمة تعين الإعفاء أن يكون من شأن الإبلاغ ضبط باقي الجناة أو الأموال محل الجريمة» .

وهو ما نصت عليه أيضا المادة العاشرة من قانون غسيل الأموال الكويتي رقم 35 سنة 2002 بقولها: للمحكمة أن تقضي من العقوبة المقررة بالمادتين 6 و 7 من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات المختصة عن الجريمة ومرتكبيها قبل علمها به.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

وكان على المشرع الجزائري أن يورد نصا مماثلا حتى يكون فيه هناك تشجيع وتحفيز على إقلاع الجناة على جرمهم قبل استفحاله.¹

● **المطلب الرابع: الطرق الودية في مكافحة جريمة تمويل الإرهاب في الجزائر:**

لقد عمل المشرع الجزائري على إيجاد قواعد استثنائية لمواجهة الإرهاب ومموليه وهذه الأخيرة ذات طابع وقائي قصد تقرير السلم والأمن وذلك على تعيين من دون عودة السلم والأمن لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالثمار المتوخات منه، فتبين الأسلوب الوقائي معتمدا من خلاله على إطفاء الشرعية على دواليب الحكم بعد الفراغ الذي عاشته البلاد، ومن جهة ثانية محاولة تهدئة الأوضاع الأمنية وتبرز القواعد الاستثنائية ذات الطابع الوقائي من خلال: ندوة الوفاق الوطني، قانون الرحمة، قانون الوئام المدني، وأخيرا قانون المصالحة الوطنية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في أربع فروع:

■ **الفرع الأول: ندوة الرفاق الوطني:**

هي الندوة التي أسست أجهزة الحكم الموكلت إليها تسيير المرحلة الانتقالية وقد سبقتها جولات حوار أعلن عنها آنذاك رئيس المجلس الأعلى للدولة في 14 جويلية 1992.

وفي 1993/10/24 تم الإعلان عن إنشاء لجنة الحوار الوطني والتي أوكلت لها مهمة الإعداد للندوة الوطنية كما باشرت نفس اللجنة مجموعة اتصالات مع قادة الحزب المحضور بغية دفعهم في المصالحة الوطنية.

إن فقد حملت ندوة الوفاق الوطني الحلول السياسية لمواجهة الأعمال الإرهابية معتمدة في ذلك على الاستفادة من الأخطاء السابقة الواردة في النصوص المتعلقة خاصة بقانون الأحزاب ودستور 1989 والتي كانت أحد العوامل في تفشي الظاهرة الإرهابية وهذا بسبب قصورها في مواجهة كل الحالات الطارئة.

¹ عمارة عمارة: المرجع السابق، ص 6.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

■ الفرع الثاني: قانون الرحمة:

قبل التطرق لقانون الرحمة يجدر الإشارة إلى أنه في إطار نفس الهدف التي جاء من أجله هذا القانون سبقته مبادرة قبلها وأطلق على تسمية (شهر التوبة) ولكن لم ينجح هذا الأخير في جلب وإدماج الأشخاص المتورطين في الأعمال الإرهابية.

ثم جاء الأمر رقم 95-12 المتضمن تدابير الرحمة والتوبة تلقائيا للسلطات المختصة وإشعارها بتوقيفهم عن كل نشاط إرهابي وتخريبي، ولقد تضمن هذا القانون تدبيرين هما الإعفاء من المتابعة وتخفيف العقوبة حيث يطبق تدبير تخفيف العقوبات حسب هذا القانون على الأشخاص المتابعين بجرائم الإرهاب أو التخريب والذين ارتكبوا جرائم تسببت في قتل شخص أو في إصابة بعجز دائم وتخفيف العقوبات على النحو التالي:¹

- السجن المؤقت لمدة تتراوح بين عشر (10) سنوات وخمسة عشرة سنة إذا كانت العقوبة المستحقة السجن المؤبد.

ولم يرد هذا القانون نصا عاما من حالت التخفيف بل قسمهم إلى فئتين هما:

- الأشخاص القصر الذين تتراوح ما بين 16 و 18 سنة فتكون العقوبة القصوى المحكوم بها عليهم السجن المؤقت لمدة 10 سنوات كأقصى حد.

- الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 22 سنة وتكون العقوبة القصوى خمسة عشر سنة.

- وفي جميع الأحوال ومهما كانت طبيعة الأشخاص المرتكبين للأفعال الواردة في المادة 87 مكرر وغير المستفيدين من جراء العفو يحولون فورا إلى المحكمة المختصة لتقديمهم إلى وكيل الجمهورية وعلى هذا الأخير تحريك الدعوى العمومية مع تحرير محضر معاينة وإذا طلب هؤلاء الأشخاص إجراء فحص طبي يخضعون لذلك.²

¹ أنظر لمادة من الأمر رقم 95-11 المؤرخ في فبراير 1995 متضمن تدابير الرحمة.

² عمارة عمارة: المرجع السابق، ص 6.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- أما إذا عاد الأشخاص هذه الفئة إلى ارتكاب جرائم إرهابية أو تخريبية فلا يمكنهم الاستفادة من نفس التدابير والأعذار بل على العكس من ذلك يرفع الحد الأقصى للعقوبة المقررة في حقهم.

لكن ما يميز قانون الرحمة الملاحظتين التاليتين:

1- خرج القانون عن القواعد العامة المتعلقة بمتابعة الأحداث ما بين 16 و 18 سنة والتي تنص على عدم تطبيق العقوبة عليهم وإنما يخضعون للتدابير أمني.

2- يميز القانون فئة الأشخاص المرتكبين الأعمال الإرهابية والذين استجابوا للقانون حيث تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 22 سنة، فهؤلاء توقع عليهم عقوبة أقصاها خمسة عشر (15) سنة حبسا، فالغموض يشوب هذا التحديد في السن الذي أراد المشرع أن يخلقه فما هو أساس التحديد.

من المعلوم أن من بلغ سنه 18 يعد بالغا جنائيا ودون ذلك يعتبر حدثا فكأن المشرع أراد أن يرفع سن الرشد الجزائري من تعلق الأمر بالأعمال الإرهابية إلى 22 سنة، وإما أن يكون حدثا ودون الثامنة عشر (18) سنة وأكثر من 16 سنة فيطبق عليه ما جاءت به تدابير الرحمة من عقوبة أقصاها 10 سنوات.

الإعفاء من المتابعات في قانون الرحمة:

في هذا الشأن قرر الأمر 95-12 بأنه لا يتابع قضائيا كل من سبق أن انتمى إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 قانون عقوبات جزائري ولم يرتكب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 87 مكرر من نفس القانون أدت إلى قتل شخص أو صبت بالسلامة المعنوية أو الجسدية للمواطنين أو خربت أملاكهم عمومية أو خاصة وفي نفس السياق بأن لا يتابع قضائيا أيضا الشخص الذي يكون حائز لأسلحة أو متفجرات أو وسائل مادية أخرى وقام بتسليمها تلقائيا إلى السلطات مسلم فذلك لا يدعو إلى اتهام الإسلام أو المؤسسات الإسلامية بالإرهاب، قام بعملية أو أكلا وهو ما مسيحي ولمكنه بعيد كل البعد عن المسيحية والتعاليم المسيحية.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

وأثبتت التحقيقات التي أجريت أن المؤسسات المصرفية الإسلامية هي بعيدة كل البعد عن التمويلات الإرهابية أو الإرهابيين.

وفي النهاية إن الشفافية المطلقة التي تحكم عمل المصارف الإسلامية تجعلها بمنأى عن أي اتهام بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب طالما أن لديها الحرص التام على الالتزام بكل ما يصدر محليا أو عالميا من قرارات تكافح هاتين الآفتين.

■ الفرع الثالث: قانون الوئام المدني:

يعد كل من قانوني التوبة والرحمة ثم سن قانون الوئام المدني الذي كان أكثر بروزا وفاعلية من المحاولتين السابقتين سواء من حيث تفصيله وشموله أو من حيث التصدي الذي عرفه على المستويين الوطني والدولي نظرا لخصوصياته الاستثنائية من جهة والدعاية الإعلامية التي سبقته ووافقته من جهة أخرى.¹

ويندرج هذا القانون في إطار الغاية السامية المتمثلة في ابتعاده الوئام المدني وتأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في ا'مال إرهاب أو تخريب والذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف عن نشاطاتهم الإجرامية بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الجموح على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع.²

ولقد نص القانون على ثلاثة تدابير تخص الأشخاص الذين استجابوا للغاية والتي وجد من أجلها ومن بينها تحقيق العقوبات التي ورد النص عليها في المادة 27 من حيث يستفيد الأشخاص الذين انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية والذين حضروا تلقائيا أمام السلطات المختصة خلال أجل 3 أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون من تحقيق العقوبات على الشكل التالي:³

- السجن المؤبد لمدة أقصاها 12 سنة عندما يكون الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها القانون الحكم بالإعدام أو السجن المؤبد.

¹ ديش موسى المرجع السابق ص90

² انظر المادة 01 من الأمر رقم 08/99 المؤرخ في 13/07/1999 المتعلق بالوئام المدني

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- السجن لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات عندما يتجاوز الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها عشرة سنوات وتقل عن عشرين سنة.

الإعفاء من المتابعات في قانون الوئام المدني:

لا يتابع قضائيا من سبق أن انتمى إلى إحدى المنظمات الإرهابية التي ورد ذكرها في المادة 87 مكرر قانون عقوبات سواء داخل الوطن أو خارجه.

■ الفرع الرابع: قانون المصالحة الوطنية:

لقد نص هذا القانون على إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها أي التخفيض من العقوبة المنطوق بالحكم بها بالنسبة لجميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم لإجراءات إبطال المتابعات أو الإجراءات العفو المحددة في هذا القانون.

الإعفاء من المتابعات في قانون المصالحة الوطنية:

بالرجوع إلى مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية نجد أن المشرع قد عالج حالات الإعفاء من العقوبات المقررة في الجريمة الإرهابية فيما يلي:

- إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتبارا من 13 يناير 2000 تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني.

- إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح ويسلمون ما لديهم من سلاح ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم بدء في المجاز الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

- إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد المنطوقين في شبكات دعم الإرهاب الذين يصرحون بنشاطهم لدى السلطات الجزائرية المختصة.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المحكوم عليهم غيابيا بإنشاء أولئك الذين كانت لديهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.¹

- العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم الموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب.

- العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم أعمال العنف من غير مجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

واستنادا إلى ما سبق يمكن حصر شروط الإعفاء التي جاء بها قانون الوئام المدني فيما يلي:

1- عدم ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 87 مكرر قانون العقوبات.

2- عدم ارتكاب جرائم أدت إلى قتل شخص أو سبب له عجزا أو اغتصاب وأولم يستعمل متفجرات في أماكن عمومية.

3- أن يكون الشخص تلقائيا أمام السلطات المختصة ومن مفهوم المخالفة لا يستفيد من تدابير الإعفاء ومن تم إلقاء القبض عليه من قبل الجيش أو رجال الأمن.²

4- كذلك لا يتابع كل شخص كان حائزا أسلحة أو متفجرات أو وسائل مادية أخرى ولا يسلمها تلقائيا إلى السلطات المختصة.

لكن قد قرر المشرع حرمان المستفيدين من أحكام الإعفاء بموجب هذا القانون من حق الانتخاب والترشح وعلى العموم حرمانهن من كل الحقوق الوطنية والسياسية.

¹ أنظر مشروع ميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية السالف الذكر.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

خاتمة

بعد محاولة العرض الوافي والإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بموضوع جريمة تمويل الإرهاب التي تشكل محاربتها جبهة أساسية في الحرب على الإرهاب وفي محاولة تطبيق خارطة الطريق نحو السلام، حيث أن المشرع الجزائري لم يتدخل إلا بعد انتشار ظاهرة التمويل بين أوساط الشعب وبروز مخاطره على أرض الواقع بشكل ملموس وخطير، والذي عمل جاهدا للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والرائدة في هذا المجال. ذلك بصدر قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 01/05 والذي تميز بصرامة نادرة، فإن تساؤلات كثيرة لا تزال تخرج من أفواه المتخصصين على مدى فعالية تلك الإجراءات ومدى مساهمتها لخطورة الظاهرة وقدرتها على معالجتها، الأكيد أن ما تم القيام به جاء بعد خطوات طويلة قطعتها آفة تمويل الإرهاب بالبلد، وأن ما يجب القيام به من أجل تدارك التأخر يحتاج إلى نفاذ بصيرة وصدق عمل ومثابرة في الجهد، فالقانون رقم 01/05 يتجاوب بنصه وأهدافه مع الأبعاد التي يسعى إليها، ويشكل في الوقت ذاته ذرعا لا غنى عنه لحماية المجتمع والاقتصاد من الأصناف الإجرامية الخطيرة، وهو ما يتماشى مع تنامي الوعي الدولي بخطورة الجريمة المنظمة.

ومن الوسائل الناجعة لمحاربة هذه الجريمة وغيرها من الجرائم المنظمة، نذكر الوسائل القانونية، ون ثم جاء عرض مشروع هذا القانون، كما أشرنا فيما سبق أن هذا القانون قد تضمن 4 محاور أساسية :

1- **الوقاية** : وذلك بتوطيد الطرق والآليات للوقاية على الأقل من هذه الجرائم المنظمة ومن بينها جريمة تمويل الإرهاب.

2- **طرق الكشف** : كيف تمكن المشرع من خلال سن هذا القانون إقامة آليات وأجهزة للكشف عن هذه الجريمة وغيرها من الجرائم الخطيرة.

3- **التعاون الدولي** : باعتبار أن هذه الجريمة جريمة عابرة للحدود نجدها في كل بلدان العالم وإن كانت تختلف من حيث الخطورة والآثار من بلد لآخر وبالتالي نجد الجرائم

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

قد تضامنت مع المجتمع الدولي وتآزرت من أجل محاربته والتقليل منها وهذا من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

4- الأحكام الجزائية : فالأحكام الجزائية الواردة في هذا القانون ليست بالعقوبة المشددة والغليظة التي تطبق في حال ثبوت هذه الجرائم إذ نجد أن هذه العقوبة منصوص عليها في قانون العقوبات المعدل والمتمم أما فيما يخص الصيانة اللغوية فتتعلق بالمصطلحات القانونية سواء كانت مصطلحات غير دقيقة ولا تؤدي ذلك المعنى ونجد أيضا أن هذا القانون يعاب عليه أن لم يتضمن تعريفا للإرهاب وكيفية تمويله علما بأن هذا القانون يركز على المعاهدات الدولية وأن الدول العظمى تكيف القوانين المتعلقة بالإرهاب وفق ما يتماشى مع مصالحها فهذا القانون ما هو إلا وسيلة أما العامل الأساسي فهو وجود رجال يسهرون على تطبيقه بملاحقة الأشخاص الممولين أو يمكن تسميتهم -بالإرهاب المقنع- قضائيا بتهمة الإشادة وتمويل الإرهاب عن طريق أجهزة الأمن لتجفيف منابع التمويل فقد استطاع أن يفكك جماعات الإسناد والتي كانت في التسعينات ممولة عن طريق الخوف وعن طريق التأييد وعن طريق قلة الثقافة فالجماعات الإرهابية تمتلك خصوصيات فريدة فيما يتعلق بمصادرة التمويل فالخطف والسطو المسلح جزء أصيل من كيانها المالي وقد بدأ في نهاية التسعينات في الجزائر شح مصادر تمويل الجماعات المسلحة عندما حلت هذه الجماعات واستفادت من قوانين العفو والمصالحة الوطنية والوئام المدني التي عرضتها السلطات الجزائرية ولكن هناك بعض الناس يعيشون في مناطق نائية يقدمون مساعدات للجماعات الإرهابية التي ما زالت ناشطة حتى اليوم لكن تقديم هذه المساعدات ما هو إلا بدافع الخوف والابتزاز لأن السلطات الجزائرية لا تستطيع أن تؤمن الحماية لكل الأفراد أينما كانوا خصوصا إذا كانوا في مناطق نائية ومعزولة.

ومن المهم أيضا أن نشير إلى بعض الدول الكبرى التي تخالف أحكام المواثيق الدولية التي تحظر دعم الإرهاب الدولي فلا نرى أية دولة تمول الإرهاب مثلما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية فهي تمول إسرائيل في عملية إبادة الشعب الفلسطيني أليس هذا إرهابا؟ والولايات المتحدة الأمريكية التي تمول نفسها في حربها على العراق أليس هذا إرهابا؟

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

وهل مساندة المقاومة الفلسطينية التي تكافح من أجل تحرير فلسطين يعد إرهاباً؟ وهل تعد المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي البريطاني إرهاباً؟ وبالتالي لم يأت في هذا القانون بأي تعريف بمعنى الإرهاب المقصود.

وفي الأخير يمكن القول أن تفاقم ظاهرة تمويل الإرهاب يعتمد على الرشوة بكل أشكالها كأساس لها وفي بلادنا لن يكون لهذا القانون وزن كبير في غياب سياسة فعلية لمكافحة ظاهرة الرشوة التي انتشرت.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

- 1- الدكتور.أحمد سفر: جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2002.
- 2- الدكتور أحمد دوللي : الإرهاب الدولي دراسة قانونية مقارنة، المنشورات الحقوقية – صادر لبنان 2003.
- 3- الدكتور أحمد السعيد الزقرد: تعويض الأضرار الناشئة عن جرائم الإرهاب، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 4- الدكتور أحمد أبو الروس: الإرهاب والتطرف والعنف الدولي، الجامعة الجديدة الحديثة، الإسكندرية، 2001.
- 5- الدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا : التأصيل الشرعي والقانوني لمكافحة الجماعات الإرهابية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- 6- الدكتور إمام حسنين عطا الله : الإرهاب والتبنياني القانوني لجريمة، دار المطبوعات الجامعية، طبعة 2004.
- 7- الدكتور جبران مسعود: المعجم الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، 1986.
- 8- الدكتور محمد عوض الرقوري: أغادير، علم الإرهاب، دار النشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- 9- الدكتور منتصر سعيد حمودة: "الإرهاب الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
- 10- الدكتور محمد سعيد: "جرائم الإرهاب"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995.
- 11- الدكتور محمد الصالح العادلي: موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، والسياسة الجنائية لمواجهة العنف الإرهابي، الجزء الثاني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- 12- الدكتور سامي جاد عبد الرحمن واصل: "الإرهاب والدولة في قانون دولي العام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- 13- الدكتور عصام عبد الفتاح مطر: الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005.
- 14- الدكتور عبد الله سليمان سليمان: المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 15- الدكتور غازي حسن صابريتي: الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته، مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 1997.

المقالات:

- 1- الدكتور عرسان عبد اللطيف، مجلة الشرطة، الأمن والحياة، الإرهاب وسبل المواجهة، مجلة دولية تصدر عن المديرية للأمن الوطني، 1999، العدد 204.
- 2- الضابط قادري، الشرطة، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني، جوان 1997، العدد 55.
- 3- مختار حسن شبلي، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني، 2005، العدد 75.
- 4- الشرطة، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني 2004، العدد 71.

الرسائل والمذكرات :

- 1- ديش موسى، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، الآلية القانونية لمكافحة الإرهاب في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2003-2004.
- 2- تاج سعاد، موقف المشرع الجزائري من الجريمة الإرهابية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي اسطمبولي، معسكر، 2005-2006.

النصوص القانونية :

- 1- الأمر 01/05 المؤرخ في 2005/02/23 المتعلق بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما
- 2- الأمر رقم 156/66 المؤرخ في يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات.
- 3- الأمر رقم 12/95 المؤرخ في 25 فبراير 1995 يتضمن تدابير الرحمة.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- 4- الأمر رقم 11/95 المؤرخ في 25 فبراير 1995 يعدل ويتمم قانون العقوبات.
- 5- القانون رقم 08/99 المؤرخ في 13/07/1999 يتعلق باستعادة الوثام المدني.
- 6- المرسوم التشريعي 03/92 المؤرخ في 30/11/1992 المتضمن مكافحة التخريب والإرهاب
- 7- المرسوم التشريعي رقم 05/93 المؤرخ في 19/04/1993 المعدل والمتمم للمرسوم 03/92.
- 8- المرسوم الرئاسي رقم 278/05 المؤرخ في 29/11/2005 هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

خطة البحث

مقدمة

الفصل التمهيدي

❖ المبحث الأول: نشأة الجريمة الإرهابية.

- المطلب الأول: التطور التاريخي للعنف الإرهابي.
 - الفرع الأول: الإرهاب في العصر القديم.
 - الفرع الثاني: الإرهاب في العصر الوسيط.
 - الفرع الثالث: الإرهاب في العصر الحديث.

● المطلب الثاني: أسباب الجريمة الإرهابية.

- الفرع الأول: الأسباب السياسية والأمنية.
- الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية.
- الفرع الثالث: الأسباب الثقافية.

❖ المبحث الثاني: ماهية الجريمة الإرهابية والجزاء الجنائي المقرر لها.

● المطلب الأول: مفهومها.

- الفرع الأول: التعرف اللغوي.
- الفرع الثاني: التعريف الفقهي.

■ الفرع الثالث: المقصود بها ومدلولها في التشريعات القانونية.

● المطلب الثاني: طبيعتها القانونية وعلاقتها بالجرائم الأخرى.

- الفرع الأول: الجريمة الإرهابية وجريمة الحراية.
- الفرع الثاني: الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة.
- الفرع الثالث: الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية.

● المطلب الثالث: الجزاء الجنائي المقرر للجريمة الإرهابية.

- الفرع الأول: العقوبات الجنائية المقررة لها.
- الفرع الثاني: العقوبات الأصلية والتبعية.
- الفرع الثالث: التدابير الاحترازية.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

الفصل الأول : جريمة تمويل الإرهاب

❖ المبحث الأول: ماهية تمويل الإرهاب.

● المطلب الأول: تعريف تمويل الإرهاب.

■ الفرع الأول: معنى تمويل الإرهاب:

■ الفرع الثاني: التعريف القانوني لجريمة تمويل الإرهاب.

● المطلب الثاني: أركان جريمة تمويل الإرهاب.

■ الفرع الأول: الركن المادي.

■ الفرع الثاني: الركن الشرعي.

■ الفرع الثالث: الركن المعنوي.

❖ المبحث الثاني: مصادر جريمة تمويل الإرهاب.

● المطلب الأول: المصادر غير المشروعة لجريمة تمويل الإرهاب.

■ الفرع الأول: المخدرات.

■ الفرع الثاني: السطو المسلح.

■ الفرع الثالث: غسل وتبييض الأموال.

● المطلب الثاني: المصادر المشروعة لجريمة تمويل الإرهاب.

■ الفرع الأول: جمع التبرعات.

■ الفرع الثاني: الشركات والمؤسسات المالية.

❖ المبحث الثالث: جريمة تمويل الإرهاب في التشريع الجزائري.

● المطلب الأول: محتوى قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب 01/05.

■ الفرع الأول: الأحكام العامة.

■ الفرع الثاني: الوقاية.

■ الفرع الثالث: الكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

■ الفرع الرابع: الأحكام الجزائية.

■ الفرع الخامس: الأحكام الختامية.

● المطلب الثاني: شرح مضمون ومناقشة القانون 01/05.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

■ الفرع الأول: شكل ومضمون القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

■ الفرع الثاني: تقييم محتوى هذا القانون.

■ الفرع الثالث: الأساس الذي يقوم عليه التمويل أو الدعم المالي.

الفصل الثاني: مكافحة جريمة تمويل الإرهاب

❖ المبحث الأول: مكافحة جريمة تمويل الإرهاب على المستوى الدولي.

● المطلب الأول: تشدد المجتمع الدولي في محاربة تمويل الإرهاب.

■ الفرع الأول: الاتفاقية الدولية في مكافحة جريمة تمويل الإرهاب.

■ الفرع الثاني: قرارات مجلس الأمن وقرارات اللجنة الدولية في مكافحة تمويل

الإرهاب (CTC).

■ الفرع الثالث: التوصيات الثمانية لمكافحة جريمة تمويل الإرهاب (FATF).

● المطلب الثاني: دور التشريعات العربية في التصدي لجريمة تمويل الإرهاب.

■ الفرع الأول: الاتفاقية العربية لقمع جريمة تمويل الإرهاب.

■ الفرع الثاني: مكافحة جريمة تمويل الإرهاب في منظور البنوك الإسلامية

(المصارف).

❖ المبحث الثاني: مكافحة جريمة تمويل الإرهاب في الجزائر والوقاية منها.

● المطلب الأول: طرق مكافحة جريمة تمويل الإرهاب في الجزائر.

● المطلب الثاني: دور البنوك في الوقاية ومكافحة جريمة تمويل الإرهاب.

■ الفرع الأول: الرقابة ومعرفة الزبائن.

■ الفرع الثاني: الإخطار بالشبهة.

■ الفرع الثالث: حكم السر المهني.

● المطلب الثالث: التدابير الجزائية من جريمة تمويل الإرهاب.

■ الفرع الأول: الجوانب الإجرائية في القانون الجزائري.

■ الفرع الثاني: العقوبة المقررة لمرتكبي جريمة تمويل الإرهاب.

● المطلب الرابع: الطرق الودية في مكافحة جريمة تمويل الإرهاب في الجزائر.

جريمة تمويل الإرهاب و طرق مكافحته عند المشرع الجزائري

- الفرع الأول: ندوة الوفاق الوطني.
- الفرع الثاني: قانون الرحمة والإعفاء من العقوبات فيه.
- الفرع الثالث: قانون الوئام المدني والإعفاء من العقوبات فيه.
- الفرع الرابع: قانون المصالحة الوطنية والإعفاء من العقوبات فيه.

خاتمة